

# دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في النظام السياسي في إسرائيل (١٩٩٦-٢٠١٣)

أسهيل عمر شمعة

## ملخص:

ترتبط القوى الدينية في "إسرائيل" بأيدولوجيات مستمدة من الديانة اليهودية، وتلتقي في برامجها السياسية على المطالبة باحترام أحكام الشريعة اليهودية (الهالاخاة) في المجتمع، وقد انقسمت هذه القوى إزاء الصهيونية السياسية إلى فريقين رئيسيين، هما:

المتدينين الصهاينة والمتدينين الحريديم (أي الورعين والمتشددين دينياً)، وكلاهما ينتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، ويمثل القسم الأول في الساحة السياسية الإسرائيلية حزب البيت اليهودي، ويمثل القسم الآخر أحزاب أعودات إسرائيل وديغل هتوراه (المتحdan حالياً في كتلة يهودوت هتوراه) وحزب "شاس".

إن الاختلاف عميق بين المبادئ الصهيونية من جانب، وبين المرتكزات الدينية لليهود المتدينين "الحريديم" من جانب آخر، فقد سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيس دولة عصرية علمانية في فلسطين على غرار الدول الغربية الليبرالية، في حين كان أنصار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة "الحريديم" يرون في إقامة دولة يهودية - قبل مجيء "المسيح المنتظر" كفراً وهرطقة، ومخالفة لتعاليم التوراة، وهي بذلك تقف موقفاً رافضاً لإقامة الدولة، وإن لديها في تأييد هذا الرفض من العقائد الدينية ما يدعوها لذلك، والتي تأتي على رأسها عقيدة "الماشيح" المخلص فبموجبها

يحرم على اليهود العودة إلى فلسطين لإقامة وطن يهودي قبل قدوم "الماشيح" وهو الجرم الذي قامت به الصهيونية. ومهما يكن من أمر فقد اعترى بعض هذه القوى المتشددة الرفضة للصهيونية "الحريديم" الكثير من المتغيرات والتطورات، فقد كان لموجات الهجرات اليهودية المتلاحقة إلى فلسطين أثره في جعل هذه القوى أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية، وذلك بهدف تحقيق اكبر مكاسب دينية لجمهورها.

وفي الإجمال ثمة رأيان اثنان داخل صفوف هذه القوى المتشددة الرفضة للصهيونية "الحريديم" تجاه الحركة الصهيونية، الأول يرى أن قيام هذه الدولة عمل مناقض لفكرة "الماشيح" وبالتالي فهي دولة آثمة، ومن هنا فإن أنصار هذا الرأي يدعون إلى ضرورة الالتزام القوي "بالهالاخاة" وتعاليمها والانفصال عن اليهود غير الأرثوذكس، وعدم الاعتراف أو التعاون مع الحركة الصهيونية بشكل مطلق، ومن ممثلي هذا الرأي جماعة ناطوري كارتا وجماعة ساطمر الحسيدية والطائفة الحريدية.

أما الرأي الآخر، فبرغم معاداته للصهيونية وعدم اعترافه بها فإنه تطلع إلى "وحدة الشعب اليهودي"، فيعترف أنصاره بالدولة كحقيقة واقعة وذلك دون منحها الشرعية، غير أن أصحاب هذا الرأي يتعاونون مع الدولة ومؤسساتها كأمر واقع، ويحددون موقفهم منها وفق مصالحهم الروحية والمادية، ويعتقدون ان الدولة التي استبدلت الخلاص الأخروي بالخلاص الدنيوي، قد تكون احد الأسباب المساعدة في مجيء المسيح. ويمثل هذا الرأي في "إسرائيل" حركة أغودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عنها وهي: (هبوعيل اغودات إسرائيل، وديغل هتوراة، ويهدوت هتوراة، وحركة شاس). وهذه القوى هي موضوع بحثنا.

تتمتع هذه القوى بقوة مساومة كبيرة في المفاوضات الائتلافية لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد كل انتخابات. وتفضل التكتلات الكبيرة (العمل، الليكود، كاديما) التآلف مع هذه الأحزاب- أو مع قسم منها- لاعتبارات تتعلق بسهولة الاتفاق معها. فهذه القوى تتطلب في الدرجة الأولى، مراعاة بعض التقاليد الدينية مثل المحافظة على قدسية "أيام السبت"، وتعديل "قانون من هو اليهودي"، كما أن هذه القوى تطلب ثمنا ماديا لالتحاقها بالائتلاف.

## محتويات الدراسة:

تتقسم الدراسة إلى فصلين: الفصل الاول: سنتحدث بإيجاز شديد عن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية.

أما الفصل الثاني فسوف نتحدث عن دور الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية في تشكيل الائتلافات الحكومية.

### الفصل الأول

#### الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية.

تتقسم الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية والمشاركة في النظام السياسي، إلى أحزاب دينية مسيحية اشكنازية وأحزاب دينية مسيحية سفاردية، فقد تعرضت تلك الأحزاب للعديد من الانشقاقات والانقسامات التي لعبت فيها الأبعاد الطائفية والخلافات ذات الصبغة التنظيمية دوراً رئيسياً شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية الأخرى. ومن هنا فقد ظهرت عدة أحزاب دينية منشقة عن الحزب الرئيسي: "أغودات إسرائيل"، احتلت هذه الأحزاب المنشقة موقعاً مرموقاً في الحياة السياسية، تفوقت فيه على الحزب الرئيس، ومن هذه الأحزاب: حزب حراس التوراة الشرقيين: "شاس"، وحزب راية التوراة (ديغيل هيتوراة).

المبحث الأول: الأحزاب الدينية المسيحية الاشكنازية:

تتمثل هذه الحركات والأحزاب الدينية المسيحية الاشكنازية الراضة للصهيونية (الحريدية)، في "أغودات إسرائيل"، و"بوعالي أغودات إسرائيل"، هذا إلى جانب كتلة "يهود التوراة: يهودوت هيتوراة" (جمعية اليهود الموحدة) و "ديغيل هتوراة: راية (علم) التوراة".

#### أولاً: حركة "أغودات إسرائيل":

"هي حركة سياسية دينية لليهود الحريديم، أسست سنة ١٩١٢م في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا وليتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، كان بينها خلافات بشأن أمور كثيرة جوهرية وثانوية، لكن

جمعها العدا لليهودية، عقيدة وحركة وبرنامجا سياسيا واجتماعيا" (خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢١).

وقد اعتبرت أعودات إسرائيل العقيدة الصهيونية القائمة على فكرة القومية العلمانية (وما امتزج بها من عقائد كالليبرالية والاشتراكية، وغير ذلك)، ودعوتهها اليهود إلى التخلي عن العيش في "المنفى"، وإلى الهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة ومجتمع عصري فيها على أسس جديدة، كفرا ومروقا على الدين، وتخريبا للأسس الروحية والمادية التي كانت تقوم عليها حياة الطوائف اليهودية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية. وتمسك الحزب، في المقابل، بالتوراة والشريعة اليهودية أساسا وحيدا وحصريا لتنظيم حياة الأفراد والجماعات اليهودية وسلوكهم. كما تمسك بفكرة "الخلاص المشيخاني" القائلة بأن خلاص "الشعب اليهودي" (والعالم)، وعودة اليهود "المنفيين" إلى "الأرض المقدسة"، وقيام "مملكة الرب" على الأرض لن تتم إلا مع عودة "المسيح المنتظر"، الذي سيظهر عندما تشاء العناية الإلهية، ولا تتم على يد الحركة الصهيونية، أو من خلال أي مسعى بشري (خليفة، ٢٠٠٤، ص ٢٢٢). إن تأسيس منظمة حريدية جاء كرد فعل على ظهور حركة التتوير اليهودية (الهاسكالا)، من جهة، وكبديل ديني للحركة الصهيونية التي تتخذ من العلمانية والحادثة مثلاً أعلى لها. وترفض الانصياع لأوامر الله والحكم بما أنزل الله، إضافة إلى أنها استبدلت بالخالص الأخرى الخالص الدنيوي.

ومهما يكن من أمر فقد اعترى الحركة العديد من التطورات، حيث تأثرت- كغيرها من الأحزاب اليهودية في فلسطين، فبعد أن كان اليبشوف القديم يسيطر على فرع القدس، سيطر المهاجرون اليهود القادمون من ألمانيا وبولندا- في أعقاب صعود النازي إلى الحكم في ألمانيا- على مقاليد الأمور داخل الحركة في فلسطين، وراحوا يدخلون العديد من التغييرات في نشاطات الحركة وأهدافها في فلسطين على نحو صارت معه الحركة أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية، وذلك بهدف تحقيق أكبر مكاسب دينية لجمهورها. وفي عام ١٩٣٧، أبدت حركة أعودات عدم اعتراضها- لأول مرة- على فكرة إقامة "دولة يهودية" في فلسطين، وسعت إلى تأمين مصالحها في "الدولة اليهودية" المزمع إقامتها برغم خشيتها من قيام "دولة

يهودية" بعيدة عن تعاليم الهالاخاه بقيادة يهود علمانيين. وقد ظهر هذا الموقف الجديد في بيان أصدره "مجلس كبار علماء التوراة" ردا على مشروع "بيل" لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧م (الزرو، ١٩٩٠، ص ٣٣٢).

ومع قيام "دولة إسرائيل" شاركت الحركة في مجلس الشعب (الكنيست)، وشاركت في الحكومة الأولى، وتم تعيين رئيسها آنذاك الحاخام ي-م- لفين، كوزير في الحكومة. ومنذ ذلك الحين شاركت أغودات يسرائيل في انتخابات الكنيست ومثلت مؤيديها (درون، ١٩٨٣، ص ٧). غير أن تخلي الحزب عن معارضته لقيام دولة يهودية، وقبوله بالمشاركة في مؤسسات الحكم، لم يعنيا اعترافه رسميا بإسرائيل كدولة يهودية، وإنما مجرد قبوله بها كأمر واقع، والاستفادة من "اللعبة السياسية" لخدمة المصالح الروحية والمادية لأتباعه وأنصاره. ولا يزال أغودات يسرائيل يرفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، ويعارض وضع دستور علماني للدولة (خليفة، ٢٠١١، ص ١٧٩). ويرفض كل الرموز المرتبطة بها، وكذلك يرفض خدمة طلاب اليشفوت (المؤسسة الدينية العليا لتعليم الدين اليهودي) في الجيش (إمارة، ٢٠٠٥، ص ٨٢). ولقد تعرض حزب أغودات يسرائيل في تاريخه الطويل لعدة انشقاقات، حدث أولها في أواسط الثلاثينيات عندما انشقت عنه مجموعة من أبناء "اليشوف القديم" وأسست جمعية تبنت لاحقا اسم "ناطوري كارتا" (حراس المدينة، بالآرامية)، وثانيها في أواسط الأربعينيات، عندما انشقت حركة بوغالي أغودات يسرائيل (عمال جمعية إسرائيل) التابعة له عن التنظيم العالمي لأغودات يسرائيل، وأنشأت تنظيما عالميا خاصا بها، وتحولت إلى حزب مستقل تقريبا مع قيام إسرائيل. وجرى ثالثها في سنة ١٩٨٤ عندما انشق ممثلو الطوائف الشرقية في الحزب وأسسوا حزبا جديدا دعي شاس. أما رابعها فكان قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨، عندما انشق أتباع الحاخام اليعيزر مناحم شاخ، الزعيم الديني الأعلى للطوائف الليتوانية، بتعليمات منه، وأسسوا حزبا دعي "ديغل هتوراة". وقد اختفى بوغالي أغودات يسرائيل من الخريطة الحزبية بعد عودته إلى الحزب الأم في أواخر الثمانينيات. وتكتل ديغل هتوراة مع أغودات يسرائيل قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ في كتلة دعيت "يهودت هتوراة"، ظلت متماسكة ما عدا فترة قصيرة (خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢٢:٢٢٣).

من الواضح أن تأسيس حزب الأغودات جاء بهدف طرح بديل عالمي للوقوف أمام الطرح الصهيوني الذي ادعى تمثيل يهود العالم، فحركة أغودات تمثل اليهود الأتقياء الذين يتمسكون بالتراث الديني والعقيدة اليهودية، في جميع أنحاء العالم. أما الحركة الصهيونية فهي حركة سياسية علمانية تفصل الدين عن الدولة، ولقد حرصت أغودات منذ البداية على الابتعاد في خطابها عن السياسة، رغم طغيان النزعة السياسية المتصاعدة في التجمعات الاشكنازية اليهودية.

## ثانياً: حركة "عمال أغودات إسرائيل: هبوعيل أغودات إسرائيل".

عمال أغودات إسرائيل هي: "منظمة عمالية دينية في إطار الحركة العمالية لـ "أغودات إسرائيل" هدفها إرساء الحكم الاجتماعي والاقتصادي على أسس التوراة وقوانينها وشرائعها، ويذكر المعجم الصهيوني أنها تأسست في بولندا عام ١٩٢٢، على حين تذكر دائرة المعارف اليهودية "جودايكا" أنها تأسست في بولندا عام ١٩٢٣، كمنظمة عمالية في إطار حركة "أغودات إسرائيل" والأرجح هو التاريخ الأول" (الشامي، ١٩٩٤، ص ١٦٢). وبسبب مرونتها تجاه الحركة الصهيونية دخلت منذ تأسيسها في صراع مع الحركة الأم (أغودات إسرائيل)، وفي عام ١٩٢٥ افتتحت هذه الحركة أول فرع لها في فلسطين باعتبارها تنظيمًا عالميًا، غير أنها لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسبب صراعها مع "أغودات إسرائيل"، وامتتاع الحركة الأخيرة تقديم مساعدات مالية لها، وفي عام ١٩٤٦ بادرت الحركة إلى تأسيس "الاتحاد العالمي لبوعالي أغودات إسرائيل"، واعتبرت هذه الخطوة في ذلك الحين إشارة إلى انسحابها من حركة أغودات إسرائيل واتحادها العالمي (منصور، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢: ٢٠٣)، (الزرو، ١٩٩٠، ص ٣٥٢). ومع ذلك بقيت أغودات وبوعالي متقاربتين بسبب استمرار خضوع بويعالي لسلطة مجلس كبار علماء التوراة، لكن هذا الحال لم يستمر طويلاً إذ قررت بويعالي الخروج على قرار هذا المجلس القاضي بعدم المشاركة في الحكومة وكان ذلك في عام ١٩٦١ (الحافي، ٢٠٠٢، ص ١٥٧). وبعد قيام "دولة إسرائيل" تحولت الحركة إلى حزب سياسي عمل على تشجيع الهجرة الجماعية إلى (إسرائيل) وتقوية الجيش الإسرائيلي بجميع الطرق لمواجهة الدول

العربية ورغم النزعة الاشتراكية للحزب إلا أنه لم ينضم إلى الهستدروت بسبب سيطرة حزب الماباي والأحزاب غير المتدينة عليه (سالم، ٢٠٠٢، ص ٩٦).

يعتبر الخطاب السياسي والديني لحزب بوغالي أعودات إسرائيل أكثر اعتدالا من الحركة الأم أعودات إسرائيل، فالحزب له علاقات طبيعية مع كل من الحركة الصهيونية والدولة، فهو لا يناصب الحركة الصهيونية العداء أسوة بالحركة الأم أعودات إسرائيل كما إنه لا يكفر الحركة الصهيونية ولا يجرمها، كما يشارك في مؤسسات الدولة جميعها بما فيها الحكومة. لذلك يمكن القول إن حزب بوغالي أعودات إسرائيل أقرب إلى الأحزاب الدينية الصهيونية من قربه إلى الحركة الأم أعودات إسرائيل. ومن الواضح أن مواقف الحزب السياسية ليست ثابتة، وهو يخضع في كافة مواقفه السياسية، لمدى استجابة الحكومة أو الائتلاف الحكومي لمطالبه في الشؤون الدينية والمعونات المالية التي تخصص للمدارس الدينية. كما أنها تحمل تناقضا مميّزا لقبوله ودعوته للاستيطان تجعل السلام أمر صعب التحقيق فالمستوطنات تمثل بؤرا للتوتر ولا يمكن أن تساعد على أي عملية سلمية. وهو في ذلك حاله حال معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل.

### ثالثا: كتلة "يهود التوراة: يهود هيتوراة":

هي كتلة دينية ظهرت - عشية انتخابات ١٩٩٢ - نتيجة اندماج حزبي "أعودات إسرائيل" و"ديغل هيتوراة" وقد دعت إلى ذلك الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الاشكنازي لمواجهة المنافسة القوية من جانب حزب "شاس" الحريدي السفاردي من جهة، والاستعداد لنسبة الحسم الجديدة التي ارتفعت من ١% إلى ١,٥% من جهة أخرى. وقد ساعد على نجاح هذا الاندماج اشتداد وطأة المرض على الحاخام "شنيورسون" وانشغال أتباعه عن السياسة بمرضه (ماضي، ١٩٩٩، ص ٢٦٦). وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المشرفين عليهما، لكن عملية التوحيد لم تتم. وقد كان عدد المقاعد التي فازت الكتلة بها في الانتخابات المتعاقبة على الشكل التالي: ٤ (١٩٩٢)، ٤ (١٩٩٦)، ٥ (١٩٩٩)، ٦ (٢٠٠٦)، ٥ (٢٠٠٩)، ٥ (٢٠١١، خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢١).

من أبرز زعاماته الحاخام شاخ والحاخام أبراهام شابير. ويعرف الحزب باعتداله اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ولديه استعداد للتخلي عن بعض من أجزاء "أرض إسرائيل" في الوقت الراهن، باعتبار أنه لا توجد إشارة إلى أن عملية الخلاص اليهودية قريبة (الشرعة وبركات، ٢٠٠٦، ص ١٩٥). وربما تجدر الإشارة إلى أن الحزبين انفصل أحدهما عن الآخر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، لخلاف بينهما بشأن توقيت الانضمام إلى حكومة شارون في تلك السنة، لكنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات سنة ٢٠٠٦. وشاركت يهودت هتورا في الحكومات جميعها، ما عدا حكومة يتسحاق رابين سنة ١٩٩٢. ومن المعروف أن يهودت هتورا ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية مهمة (خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢١). جاء تشكيل كتلة "يهود التوراة: يهودت هتورا"، في إطار تصاعد الصراع الطائفي والاثني بين المتدينين الاشكناز من جهة و المتدينين السفارديم من جهة أخرى، في محاولة من المتدينين الاشكناز لمنافسة المتدينين السفارديم في الانتخابات بعد أن تفوقوا عليهم في الجولات الانتخابية السابقة.

### رابعاً: حزب "ديغيل هتورا: راية (علم) التوراة".

ديغيل هتورا (لواء التوراة) حزب من المتشددين دينياً، يمثل أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي. أسسه عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر سنة (١٩٨٨)، زعماء القبائل الليتوانية في أغودات يسرائيل بمبادرة من الحاخام اليعيزر شاخ، رئيس "يشيفاه بونيباج" في بني براك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف الليتوانية آنذاك، في أعقاب الانشقاق عن حزب أغودات يسرائيل وإنشاء حزب جديد، ليمثل أغلبية الطوائف الليتوانية من الحريديم، وذلك بعد أن ثار "شاخ" على زعامة أغودا-الحسيدية في أغلبها- بسبب علاقتها الوثيقة مع طائفة حباد الحسيدية، والتي أوشك أنباعها على الإعلان عن أن زعيمهم الديني المقيم في نيويورك "المعلم الحاخام لوبافيتش مناحيم مندل شنيورسون" هو المسيح المنتظر، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمهم (خليفة، ٢٠١١، ص ١٨١). وعلى الرغم من أن الحاخام شاخ وقف على رأس الليتوانيين الذين خاضوا حرباً ضروساً ضد غلاة "الحسيديم"، فقد تلقى هذا

الحزب دعما من بعض المجموعات الحسيدية، وخاصة من الحسيديم الذين درسوا في المدارس الليتوانية. ولم يحظ (ديغل هتورا بتأييد الاشكناز فقط، إنما أيدته أيضا نسبة صغيرة من اليهود (السفارديم)، وذلك بعد أن قام الحاخام (عوفاديا يوسف) بناء على طلب من الحاخام (شاخ) بكتابة رسالة تأييد (لديغل هتورا) (الزرو، ١٩٩٠، ص ٣٩٦). وقد فاز ديغل هتورا في انتخابات عام ١٩٨٨ بمقعدين في الكنيسة، لكنه لم يواصل الانشقاق، وعاد إلى الاندماج مع حزب "أغودات إسرائيل" في إطار كتلة "يهود هتورا"، على أن يتم الاندماج الكامل بين الحزبين بعد الانتخابات (خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢٥).

من الواضح أن تأسيس حزب ديغيل هتورا جاء أيضا في إطار الصراع الاثني، بين الطوائف الليتوانية التي أسست هذا الحزب من جهة، وبين الطوائف الحسيدية التي تسيطر على حزب أغودات إسرائيل من جهة أخرى. هذه الانشقاقات الطائفية والاثنية هي إحدى المميزات التي تتميز بها الحركات والأحزاب الدينية الحريدية، بكافة انتماءاتها العرقية والاثنية، وقد جاءت هذه الانشقاقات الطائفية والاثنية في إطار الصراع على السيطرة والهيمنة والقيادة، وهذا ما حصل أيضا مع حركة شاس.

## المبحث الثاني

### الأحزاب الدينية المسيحانية السفاردية (اليهود الشرقيون).

شكّلت الحالة الاجتماعية العرقية (الاثنية) في إسرائيل قضية مركزية للمجتمع الاسرائيلي، حيث فشلت محاولات الدمج التي قامت بها الحركة الصهيونية. ونتج عن ذلك بروز انقسام عميق بين الاشكناز والسفارديم، جعلت السفارديم يشعرون بالظلم والدونية. وهذا الحال ينسحب على السفارديم المتدينين، حيث الهيمنة الدائمة للاشكناز؛ الأمر الذي أدى إلى التمرد، وظهور حركة "شاس" ممثلة للسفارديم المتدينين (الشرقيين). ولم تكن حركة شاس أول تمثيل للحالة السفاردية الحريدية فقد سبقها كل من الاحزاب الدينية الصهيونية (تالي) وحركة (تامي) إلا أنهما لم يحققا النجاح الذي نالته شاس، بل كانت تامي تجربة ممهدة لشاس، دعمت آمال السفارديم الحريديم نحو إقامة حزب أكثر التزاما وأوسع قاعدة.

## أولاً: حزب "حراس التوراة الشرقيين: شاس".

**النشأة:** "شاس (شومري توراه سفارديم/ السفارديون حراس التوراة) هو حزب ديني متزمت (حريدي)". أسسه قبيل انتخابات ١٩٨٤ الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أعودات إسرائيل، بتشجيع من الحاخام اليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجاً على الهيمنة الاشكنازية (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست (خليفة، ٢٠١١، ص ٢٢٥:٢٢٦).

انشقت حركة شاس عن حركة أعودات إسرائيل على أثر قيام أعودات إسرائيل في بداية الثمانينيات بعرض قائمة مرشحين انتخابية، كلها من النخبة الغربية (اشكنازيم)، بعد أن كانت أعودات إسرائيل على مدار التاريخ تقدم النخبة الشرقية (سفارديم) على النخبة الغربية (اشكنازيم)، وقد خاضت شاس انتخابات سنة ١٩٨٤ بقائمة مستقلة تحت اسم "شاس" وحصلت في الانتخابات الأولى لها على أربعة مقاعد، مقابل مقعدين لقائمة أعودات إسرائيل (أريان، ١٩٨٥، ص ١٤٠). وقد ظهرت حركة شبيهة بشاس في حي "بني براك" عرفت باسم "حاي"، برئاسة "روفائيل بنحاسي" وبمباركة الحاخام "مناحيم شاخ" رئيس مجلس عظماء التوراة آنذاك (جبور، ١٩٨٤، ص ١٠٨:١٠٩). وفي عام ١٩٨٤ اندمجت شاس مع كل من "حاي"، وقائمة أخرى ظهرت في طبريا باسم "زاخ"، وتم الإعلان عن قيام حزب سياسي تحت اسم "شاس" بزعامة "إسحاق بيرتس". وقد انضم إلى الحزب الجديد يهود من الطائفة اليمنية أيضاً (ماضي، ١٩٩٩، ص ٢٦٣). على ذلك فإن "شاس" تجسد جماعة شرقية في (إسرائيل)، سواء على الصعيد الديني السفاردي - حاخامات من أصل شرقي يترأسهم الحاخام يوسف، وهو الأب الروحي للحركة من أصل عراقي، أو على الصعيد السياسي، حيث يتواجد داخل الحركة أعضاء كنيست ورؤساء مدارس دينية ومدراء مؤسسات ونشطاء ميدانيون قاسمهم المشترك الجامع بينهم يتمثل في كونهم يهود شرقيين (سفارديم).

لقد ظهرت حركة شاس كنتيجة لصراع "ديني- ديني" شكل أهم قضايا النزاع المجتمعي في (إسرائيل) (عربي)، وهو صراع قديم عاصر الدولة الصهيونية من قبل إنشائها وما زالت مظاهر هذا التمييز تسود المؤسسة الرسمية في إسرائيل رغم المحاولات التي بذلتها وتبذلها حكومات متعددة للقضاء على هذه الظاهرة، وقد أصبحت شاس مع مرور الوقت إحدى الظواهر المميزة للصراع الطائفي داخل المجتمع الديني الاسرائيلي، خاصة وإنها أنشئت ردا على التمييز بين الاشكنازيم والسفارديم داخل حركة أغودات يسرائيل. ولم يقتصر الوضع السياسي لحزب شاس على المواقف الدينية، أو إبداء بعض الآراء السياسية، أو الاعتراض على موقف سياسي هنا أو هناك، بل أصبح الحزب مشاركا فعليا في صنع السياسة، ويلعب دوراً مباشراً في رسم السياسات، وذلك بحصوله على عدد كبير من المقاعد في الكنيست وصل في بعض الأحيان إلى ١٧ مقعدا وشكل في أكثر من انتخابات كنيست القوة الثالثة في الكنيست، وبالتالي شكل قوة أساسية في تشكيل أي ائتلاف حكومي، كما حصل على خمسة وزراء في بعض الائتلافات، منها وزارات مهمة مثل منصب وزير في المجلس الوزاري المصغر (الكابينت)، وتحديدًا في الائتلاف الحكومي الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون، الأمر الذي أهله للمشاركة الفعلية والمباشرة في صناعة القرار السياسي.

## **ثانياً: خصائص الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) في إسرائيل.**

للأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) في إسرائيل سمات وخصائص يمكن رصدها على النحو التالي:

١. أن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) في (إسرائيل)، تسعى إلى تحويل (إسرائيل)، إلى دولة (يهودية دينية تحكمها مبادئ التوراة وقوانين الهالاخاة) وفق المذهب الأرثوذكسي، لا لتشريعات الكنيست وقوانينها التي جعلت من (إسرائيل) دولة علمانية.

٢. أن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، وخاصة تلك التي نشأت قبل قيام (إسرائيل)، لم تطور نفسها كمنظمات سياسية فقط، وإنما مثلت وجوداً متكاملًا في مؤسساته المتنوعة وتنظيمه وأساليبه وأهدافه.

٣. أن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، تركز تركيزاً شديداً على مسألة التربية والتعليم، لإيمانها أن التربية بمثابة مفتاح التغيير الحقيقي؛ لذا تتميز هذه الأحزاب عن غيرها بامتلاكها لشبكات تعليمية شبه متكاملة، فالأحزاب الحريدية تهدف من وراء التركيز على التربية إلى تبديل الوعي اليهودي-الصهيوني بوعي يهودي-توراتي لا صهيوني.

٤. أن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، تخضع إلى مجالس روحية عليا وظيفتها توجيه هذه الأحزاب، والبت في الأمور الحاسمة التي تواجهها، فهذه الأحزاب، تخضع لسلطة أمرة، من قبل مجالس توراتية عليا.

٥. تعتبر الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، أحزاباً (براغماتية)، في نظرتها وتعاملها مع القضايا والشئون المختلفة باستثناء الشريعة الدينية، ولعل هذه الصفة التي لازمت هذه الأحزاب، خصوصاً بعد قيام (إسرائيل)، وذلك لعدة أسباب منها: الأهمية التي تعطي للحاخام، حق تأويل النصوص الدينية وفق أهدافه، وعدم تعامل هذه الأحزاب مع القضايا المطروحة، وفق الأسلوب التقليدي، والذي تنتهجه الأحزاب والحركات الأيديولوجية، والقائم على أساس التأييد الكامل أو الرفض القاطع، مما أعطى هذه الأحزاب فرصة تجزئة القضايا المثارة، والاتفاق على بعض هذه الأجزاء، والمخالفة لبعض أجزائها الأخرى، وفق قناعاتها الدينية والأيديولوجية.

٦. أن الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، تعتبر أن فلسطين الجغرافيا، جزءاً من "أرض إسرائيل" الدينية والتاريخية؛ لذا فهي أرض مقدسة من حق (شعب مختار)، وعندما يعلن بعض زعماء هذه الأحزاب تأييده للانسحاب من المناطق فهو يسوق الحجج الدينية والأمنية، التي تثبت أن الاحتفاظ بهذه الأراضي، يعرض حياة اليهود للخطر.

٧. تركز هذه الأحزاب في العادة على ضرورة العمل بكل الطرق لتعزيز الطابع اليهودي للدولة حسب المفهوم الأرثوذكسي، ولعل أهم هذه المطالب التي

تشارك فيها هذه الأحزاب هو تعديل قانون (من هو اليهودي؟)، والحفاظ على حرمة السبت وعدم تدنيته.

٨. تمتاز الأحزاب الدينية اليهودية الراضية للصهيونية (الحريدية)، في (إسرائيل)، بالدعم والتأييد والمساندة، من قبل الحكومات الإسرائيلية، ومن غالبية الجماعات المتدينة وغير المتدينة في (إسرائيل) والخارج، بمعنى أنها تعتبر أحزاباً دينية رئيسية فاعلة في رسم السياسات الإسرائيلية المختلفة.

٩. تمتاز الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، بكثرة انشغالاتها الطائفية والعرقية، الناتجة عن صراعات على الهيمنة والقيادة والسيطرة الطائفية على الحزب.

١٠. غلبت على الأحزاب الإسرائيلية عموماً، وخصوصاً الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، سمات الانقسام والصراع، أكثر من عمليات التوحد والاندماج. تلك الانقسامات التي قد تخبو أحياناً وتشتعل أحياناً أخرى، وعلى ذلك ظهرت في الحياة السياسية الإسرائيلية عدة أحزاب وحركات دينية أخرى، تؤمن أولهما بالصهيونية وتعارض الأخرى هذه العقيدة السياسية.

## الفصل الثاني

### دور القوى الدينية الراضية للصهيونية في الائتلافات الحكومية في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ - ٢٠١٣ م.

يتوقف دور الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) في صنع الائتلافات الحكومية على شكل النظام الحزبي الذي يتأثر بفعل عوامل عديدة أهمها النظام الانتخابي، وشكل البناء الاجتماعي والإيديولوجي، ويعد الشكل الائتلافي للحكومة نتاجاً لعدم حصول أي من الأحزاب السياسية على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة في الانتخابات البرلمانية التي تجري وفقاً لنظام التمثيل النسبي بالقائمة. وهذا يتطلب الوقوف على حقيقة دور الأحزاب الدينية الحريدية في الائتلافات الحكومية في "إسرائيل" في مدى التأثير في عملية صنع القرار السياسي وكذا في عملية رسم السياسات العامة في مجتمعها. حيث يشهد النظام السياسي في "إسرائيل" في أعقاب كل دورة انتخابية ميلاد حكومة ائتلافية تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة. ولعل في تتبع تاريخ

الحكومات الإسرائيلية ما يقطع بأن جل هذه الحكومات قد شارك فيها حزب ديني حريدي أو أكثر، إذ أدى موقع الدين في الدولة وتركيبها السكاني بجانب تطلعات كل طرف في كل ائتلاف إلى أن شاركت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، على نحو شبه دائم في الائتلافات الحكومية. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال تتبع دور الأحزاب الدينية الحريدية في الائتلافات الحكومية في "إسرائيل" عبر مرحلتين، اتسمت كل مرحلة منها بسمات مختلفة عن الأخرى.

سوف يتم ذلك - بعون الله - من خلال تتبع الأحزاب في مبحثين اثنين: نتناول خلالها تشكيل الائتلافات الحكومية التي تتشكل في كل مرحلة انتخابية في "إسرائيل" وسوف نغطي سبع فترات انتخابية جرت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٣)، من أصل تسعة عشرة فترة انتخابية جرت منذ تأسيس "دولة إسرائيل". ففي المبحث الأول سنغطي ثلاث مراحل انتخابية هي من (١٩٩٦-٢٠٠١)، وأما في المبحث الآخر سنغطي أربع مراحل انتخابية هي من (٢٠٠٣-٢٠١٣).

### **المبحث الأول: دور القوى الدينية الراضة للصهيونية في الائتلافات الحكومية في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣م.**

شهدت هذه المرحلة إجراء ثلاث دورات انتخابية في أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٣ تشكل خلالها أربع حكومات ائتلافية. وقد شارك حزب يهودوت هتوراه وحزب شاس، في جميع الحكومات باستثناء حكومة شارون عام ٢٠٠٣م. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات نوعية جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه المرحلة تغيير في نظام الانتخابات، حيث أصبح انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر حسب النظام الجديد، فقد تم انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، لثلاث فترات انتخابية ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، على التوالي وكانت انتخابات ٢٠٠١ قد شهدت انتخابات رئيس الوزراء دون انتخابات الكنيست لأول مرة في تاريخ "إسرائيل"، قبل أن تعود إلى النظام القديم في انتخابات ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى تغير ميزان القوى في الكنيست الإسرائيلي، حيث تصاعدت قوة الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) بشكل كبير خاصة حزب شاس الذي حصل على المرتبة الثالثة في انتخابات ١٩٩٩، بحصوله على ١٧ مقعداً في الكنيست.

وفيما يلي نعرض للائتلافات الحزبية التي شكّلت الحكومة خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) في تشكيلها.

## **أولاً: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ م.**

مثّلت نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (١٩٩٦) نقطة تحول جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه الانتخابات - لأول مرة - انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، ومن جهة أخرى تغير ميزان القوة في الكنيست الإسرائيلي، حيث تراجع قوة الحزبين الكبارين ب (١٨) مقعداً، وعززت الأحزاب الدينية قوتها البرلمانية ب (٧) مقعداً، والأحزاب العربية والشيوعية ب (٤) مقعداً، كما حصل حزبان جديان على (١١) مقعداً. هذا، وقد شاركت جميع الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) - الممثلة في الكنيست - في الائتلاف الحكومي الذي شكله رئيس الوزراء المنتخب، والذي شمل - بجانب الأحزاب الدينية - جل أحزاب اليمين والوسط. وفيما يلي سنعرض - بعون الله - لقوة الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة، ولدورها في تشكيل الائتلاف الحكومي الحاكم (ماضي، ١٩٩٩، ص ٣٩٦:٣٩٧)، وذلك من خلال تناول الموضوعين التاليين:

## **انتخابات رئاسة الحكومة، و انتخابات الكنيست الرابعة عشر (١٩٩٦) م:**

أسفرت نتائج انتخابات رئاسة الحكومة، عن هزيمة مرشح حزب العمل، رئيس الحكومة السابق شمعون بيريز، وفوز مرشح الليكود، بنيامين نتنياهو، برئاسة الحكومة. وكانت هذه أول مرة ينتخب فيها رئيس الحكومة بصورة مباشرة، تطبيقاً لتعديل في القانون الأساسي الخاص بالحكومة، اقراه الكنيست في آذار/ مارس ١٩٩٢، مع إرجاء تطبيقه إلى انتخابات سنة ١٩٩٦. وعلى صعيد انتخابات الكنيست، أسفرت النتائج عن هزيمة ما يسمى "معسكر اليسار" أو "معسكر السلام في إسرائيل"، وفوز معسكر اليمين القومي والديني (خليفة، ١٩٩٦، ص ٧٥).

### **جدول رقم (١)**

## نتائج انتخابات رئاسة الحكومة ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦.

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية %	الناخبون اليهود (%)	الناخبون العرب (%)
بنيامين نتنياهو	١,٥٠١,٠٢٣	٥٠,٤	٥٥,٥	٥,٢
شمعون بيريز	١,٤٧١,٥٦٦	٤٩,٥	٤٤,٤	٩٤,٧

(مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٦، ص ٧٥).

## جدول رقم (٢)

نتائج انتخابات الكنيست الرابع عشر: ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦ - ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩.

الأصوات الصالحة: 2,973,580

نسبة الحسم (١,٥%) - عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,779

اسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية %	عدد المقاعد
مغفوداه (العمل)	٨١٨,٧٤١	٢٧,٥	٣٤ (-١٠)
الليكود - جيشر - تسوميت	٧٦٧,٤٠١	٢٥,٨	٣٢ (صفر)
شاس	٢٥,٧٩٦	٨,٧	١٠ (+٤)
المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)	٢٤٠,٢٧١	٨,١	٩ (+٣)
ميرتس	٢٢٦,٢٧٥	٧,٥	٩ (-٣)
يسرائيل بعليا	١٧٤,٩٩٤	٥,٨	٧ (+٧)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	١٢٩,٤٥٥	٤,٤	٥ (+٢)
يهودوت هنتوراه	٩٨,٦٥٧	٣,٣	٤ (+صفر)
هديرخ هشلشيت	٩٦,٤٧٤	٣,٢	٤ (+٤)

٤(٢+)	٣,٠	٨٩,٥١٤	الحزب الديمقراطي العربي
٢(١-)	٢,٤	٧٢,٠٠٢	موليدت

المصدر: (الكنيست، ٢٠١١)، (خليفة، ١٩٩٦، ص ١٧:١٨).

أسفرت انتخابات الكنيست الرابعة عشرة عن ثلاث نتائج هامة هي: تراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وتعاضم قوة الأحزاب الدينية، وتضاعف دور العامل العرقي وبرز اليمين القومي المتشدد. إن تضاعف قوة التيار الديني المتمثل في الأحزاب الدينية الحريدية، كان يتدعم بمرور الوقت عبر تقاوم الصراع الثقافي بين الدينين والعلمانيين. فقد ارتفع عدد المقاعد التي حصل عليها التيار الديني من ١٦ مقعداً عام ١٩٩٢ إلى ٢٣ مقعداً عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها (٧) مقاعد، وكان نصيب الجناح الديني الحريدي منها (١٤) مقعداً (٥٦,٥%) مقابل (٩) مقاعد للجناح الديني الصهيوني (٤٣,٥). وهذا يعني تعاضم قوة الجناحين، واستمرار تفوق الجناح الحريدي (الشامي، ١٩٩٧، ص ٢٦٧-٢٧٢)، (جبريل، بدون، ص ١٨٥:١٨٦).

ويمكن تفسير أسباب تضاعف قوة الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، بخلاف تمكين النظام الانتخابي الجديد الناخبين المتدينين من التصويت لأحزابهم وقوائمهم المختلفة بجانب التصويت لصالح مرشح الليكود وذلك بدلا من الاختيار بين قوائمهم وحزب الليكود أو العمل مثلا- في ضوء العوامل والظروف التالية(ماضي، ١٩٩٩، ص ٤٠٥:٤٠٦):

أ. استتفار الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) جمهورها الانتخابي بعد هجوم اليسار الإسرائيلي- بشكل عام- عليها اثر اغتيال "رابين"، الأمر الذي رفع نسبة تصويت الناخبين المتدينين.

ب. إدارة الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) حملاتها الانتخابية بكفاءة عالية، واستخدامها خبرات وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة. هذا بجانب وجود شخصيات دينية قيادية داخل هذه الأحزاب، تمتلك قدرات خطابية مؤثرة مثل: الحاخام "شاخ" والحاخام "عوفاديا يوسف" وغيرهم. كما راح كل

حزب يركز اهتماماته على مسألة أساسية بعينها، فحزب شاس وضع على رأس أولوياته هدف إنصاف الطوائف الشرقية، أما قائمة يهودت هيتوراه فقد دعت إلى الاهتمام بما أسمته "الأخوة اليهودية"، وهكذا.

ت. حصول الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) على أصوات بعض الفئات العلمانية التي يوصف أفرادها بـ "التقليديين". هذا إلى جانب تصويت الأفراد العائدين إلى الدين "التائبين"، وعدد يعتد به من نساء الحريديم إلى جانب الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) لأول مرة. وغني عن البيان أن معدل المواليد في الوسط الديني مرتفع. كذلك لجوء الأحزاب الدينية الحريدية إلى أساليب احتيال والتزوير للحصول على الأصوات.

## حكومة "بنيامين نتانياهو": الائتلاف الحكومي السابع والعشرون: ١٨ يونيو ١٩٩٦:

لقد أدركت الأحزاب الدينية الحريدية، وبخاصة حزب شاس، أن ائتلافاً يمينياً - من الليكود وجميع أحزاب اليمين والوسط (٤٥) مقعداً - لا يمكن أن يرى النور من دون مشاركتها، ومن هنا شرعت هذه الأحزاب في ممارسة عمليات الابتزاز والمساومة ذاتها التي طالما مارستها من قبل. ولهذا راحت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، تسعى إلى تحقيق مصالحها التي ما فتئت تسعى دوماً إلى بلوغها، وكان على رأس هذه المصالح تعديل قانون "العودة" وفقاً للرؤية الأرثوذكسية، وإعادة البلاد إلى حالة "الوضع الراهن" الذي كان قائماً قبل عام ١٩٩٢ م. وفي هذا الإطار قدمت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، مطالبها في المجالات المختلفة، وطالبت بسن قوانين في شأنها، وهي (الشامي، ١٩٩٧، ص ٢٦٠:٢٦٥)، (خليفة، ١٩٩٦، ص ٢٢:٢٤):

١- في مجال المناصب الوزارية والسياسية، طالبت بخمس وزارات على الأقل، وبمنصبي نائب وزير الإسكان بالحكومة، ورئيس اللجنة المالية في الكنيست، كما طالبت بتعيين ممثلين ثلاثة لها في مجلس إدارة مؤسسة اليانصيب الوطني لضمان تمويل المؤسسات الدينية.

٢- في مجال التعليم، طالبت بزيادة المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، وتعظيم الاهتمام بدراسة "التاريخ اليهودي" ودولة "إسرائيل"، وإعادة الإشراف على هيئة الإذاعة إلى وزارة التعليم.

٣- في مجال السبت، نادى الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، بالحفاظ على حرمة السبت، وعدم تدنيسه بممارسة أي نشاط عام أو خاص إلا في ضوء الاستثناءات الشرعية، ومنع إقامة مباريات كرة القدم أيام السبت.

٤- في مجال البناء والإسكان، طالبت تلك الأحزاب بالحفاظ على حرمة القبور والحيولة دون تدنيها، وذلك عن طريق اشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية أو أية جهة دينية أخرى على أية عملية تقوم بها لجان التقيب عن الآثار، كما طالبت ببناء مائة ألف وحدة سكنية للعائلات المتدينة، وقيام الحكومة بتقديم هذه الوحدات مدعمة للشباب المتدين. كما أعلن الحاخام "مائير بورش" أن المتدينين ينوون الاستيطان في "كريات سفر" و "بيت شمش" و "شوعفات" بالقدس الشرقية، وطالب بتوفير مناطق بناء مجانية في أماكن نائية لإسكان المتدينين بحجة توزيع السكان.

٥- في مجال مؤسسات الدولة السياسية والقضائية والعسكرية والدينية، طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم تغيير نظام الانتخابات إلا بموافقتها، وتوسيع صلاحيات القضاء الديني ووقف تدخل القضاء المدني في شؤونه، وعدم إصدار أي تشريع يتعلق بشؤون الدين إلا بموافقتها، والاستمرار في إعفاء الشباب المتدين من الخدمة العسكرية، وعدم ضم يهود إصلاحيين للمجالس الدينية المحلية، وتحمل الحكومة العجز المالي في موازنة بلدة "بني براك"، وسن قوانين تمنع التحريض ضد الدين والحد من تدخل المحكمة العليا في شؤون الدين. ولأجل الحيولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم ضم أية كتلة برلمانية أخرى إلى الائتلاف إلا بموافقتها.

كما تقدمت الأحزاب الدينية الحريدية بسلسلة أخرى من المطالب تضمن احترام القيم الدينية وتعزز دور الدين في المجتمع، مثل: مكافحة مظاهر الإباحية والرذيلة المنتشرة في المجتمع، الالتزام بالقواعد الدينية في أمور الميلاد والزواج والطلاق والدفن، الفصل بين الجنسين في قاعات المدارس وصلات السينما،

وتشجيع الإنجاب، ودعم العائلات كثيرة العدد، واستمرار القانون الذي يحظر استيراد اللحوم غير المذبوحة حسب الشريعة لمدة غير محدودة، وتحريم استخدام لحم الخنزير في المطاعم ومنع تربيته في "إسرائيل" أو إدخاله إلى أراضيها، وسن قانون ينظم عمليات زرع الأعضاء وتشريح الجثث ويخضعها لقيود شديدة من الحاخامات، وتعديل قانون الإجهاض بصورة عامة إلا في حالات الطوارئ وبموافقة حاخام معتمد، وتخصيص قنوات إذاعية ومرئية للجمهور الديني، وإلغاء نظام التوقيت الصيفي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، عارضت الأحزاب الدينية الحريدية: قيام دولة فلسطينية، وأية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وعودة اللاجئين، والانسحاب من الجولان، كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الاستيطان، والعمل على تعزيز الاستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة من مكانها، وضمان أمن المستوطنين، وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء في المدينة وضواحيها.

وقد انتهى "نتانياهو" من مشاوراته مع الأحزاب الدينية الحريدية بعد أن استجاب لبعض مطالبها، وتجاهل البعض الآخر. لقد أدى ميزان القوى الجديد في الكنيسة إلى تحجيم ما منحه القانون الجديد لرئيس الحكومة، فأدرك نتانياهو - وكذلك واضعو القانون - أن ابتزاز الأحزاب الصغيرة لا تزال قائمة، بل وصارت أقوى من ذي قبل نظرا لتصاعد قوتها البرلمانية. ومهما يكن من أمر، فقد انتهى نتانياهو إلى تشكيل ائتلاف حكومي من ستة أحزاب وقوائم برلمانية، ضمنت له ثقة (٦٦) عضو كنيسة.

### جدول رقم (٣)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي السابع والعشرين ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ - ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٩.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
الليكود/ جيشر/ تسوميت	٢٥,١	٣٣	١١

شاس	٨,٥	١٠	٢
المفدال	٧,٩	٩	٢
يهودت هيتوراه	٣,٢	٤	نائب وزير
إسرائيل بعليا	٥,٧	٧	٢
الطريق الثالث	٣,١	٤	١
المجموع	٥٣,٥	٦٦	١٨

المصدر: (ماضي، ١٩٩٩، ص ٤١١).

وقد حصل حزب شاس على وزارتي الداخلية ايلي سويسه، والعمل والشؤون الاجتماعية الياهو (ايلي) بيشاي، وبقيت وزارة الأديان في يد رئيس الحكومة بعد تنازع حزبي شاس والمفدال عليها، إلى أن تم الاتفاق بعد ذلك على تناوب الحزبين عليها. كما حصل الحاخام "مائير بوروش"، من يهودت هتوراه، على منصب نائب وزير البناء والإسكان. وقد وافق ننتياهو على مطالب الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في صياغة الخطوط الأساسية لحكومته- تحت بند الدين والدولة- على الأمور التالية(خليفة، ١٩٩٦، ص ٧٠:٧٥)، (ماضي، ١٩٩٩، ص ٤١١:٤١٢):

أ- حرص الحكومة على المحافظة على الوضع القائم في الشؤون الدينية.

ب- تعديل قانون تحويل الديانة بحيث لا يعترف بالتهويد في "إسرائيل" إلا بمصادقة من الحاخامية الرئيسية.

ت- العمل على إجراء أنشطة بحثية في شأن تاريخ "أرض إسرائيل" و"شعب إسرائيل" بما في ذلك القيام بحفريات أثرية، مع المحافظة على احترام القبور.

ث- قيام الحكومة بتنظيم صلاة اليهود، تبعا لأحكام الشريعة اليهودية، في جميع الأماكن المقدسة. تحقيق المساواة في جميع قطاعات التعليم.

ج- العمل على رفع مستويات الطبقات الفقيرة والشباب حديثي الزواج والعائلات كثيرة العدد وحل مشاكل الإسكان لجميع قطاعات الشعب.

كما وافق نتتياهو على التعديلات التي طالبت بإدخالها الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، على برنامج الحكومة منها: التأكيد على إلغاء قرار تجميد المستوطنات والعمل على ترسيخ وتطوير مشاريع الاستيطان اليهودي، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، ومعارضة عودة "السكان العرب" إلى مناطق "أرض إسرائيل" غربي نهر الأردن. كما أصرت الأحزاب الدينية الحريدية بإضافة كلمة وضواحيها في الفقرة الخاصة بتعزيز البناء في القدس إلى كلمة القدس (ماضي، ١٩٩٩، ص ٤١٣).

وقد شهد العام الأول من حكومة نتتياهو أزمات متلاحقة سواء سياسية أو ائتلافية أو داخل ائتلاف (الليكود- تسوميت- غيشر)، وكانت هي العلامة المميزة لهذا الائتلاف، ثم دخلت الحكومة في أزمة إعادة العملية السلمية إلى مسارها الطبيعي. إلا أن أهم المشاكل التي وقعت فيها هذه الحكومة هي فضيحة (بار اون)، والتي كانت شاس طرفا مباشرا ورئيسا فيها، وما ترتب على ذلك من حدوث أزمة ائتلافية كبيرة، وتصريحات من بعض الوزراء حول احتمالات انهيار الائتلاف الحاكم. ولكن الملفت للنظر في هذه المشكلة هو اقترانها بقضايا الفساد التي يحاكم عليها زعيم شاس آرييه درعي، وقضية استمرار العملية السلمية وخاصة التصويت على إعادة الانتشار في الخليل ومحاولة ابتزاز رئيس الحكومة بتعيين (بار اون) مستشارا قانونيا للحكومة والذي كان من المحتمل أن يقوم بإغلاق ملف الفساد الموجهة ضد آرييه درعي (شعبان، ١٩٩٧، ص ٢٨). خلال هذه الفترة بدأت تبرز ملامح مبدئية لدور حركة شاس داخل الائتلاف الحاكم، وإن كانت ملامح هذا الدور لم تتضح بعد إلا أن أهمها (شعبان، ١٩٩٧، ص ٢٩):

- قدرة الحركة على إفرار شخصيات من غير أعضاء الحركة داخل الكنيست، حيث استحضرت شاس "إيلي سويسا" لكي يكون وزيرا للداخلية.

• بروز آرييه درعي كقوة مهيمنة يتحكم في الحركة، ودل على ذلك الانتخابات الأخيرة.

• قدرة درعي على إجراء مناورات في الخفاء (بار - أون).

• محافظة حركة شاس على الائتلاف، حيث صوت نواب الحركة لصالح الحكومة في اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة التي قدمت في السنة الماضية وكذلك عدم الانسحاب من الائتلاف بعد التحقيق في قضية بار - أون.

أدت انتخابات الكنيست ١٩٩٦، إلى صعود قوة الأحزاب الدينية الحريدية من عشرة مقاعد في انتخابات العام ١٩٩٢ إلى أربعة عشرة مقعداً في انتخابات العام ١٩٩٦، وهبوط قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وهذا أدى بدوره إلى استمرار الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) في ممارسة كل صنوف الابتزاز وأنواع المساومة، فقد أعطى قانون الانتخابات المباشر الذي كان الهدف منه تحرير رئيس الوزراء من ابتزاز الأحزاب الصغيرة، فرصة أكبر لهذه الأحزاب وخاصة الحريدية لممارسة الضغوط، فبدلاً من ممارسة الضغوط فقط في انتخابات البرلمان للحصول على امتيازات، أصبح هناك انتخابات أخرى وهي رئاسة الوزراء التي مارستها الأحزاب الحريدية أعلى درجات الابتزاز لموافقتها للاقتراح لصالح رئيس وزراء معين، وفي هذا الإطار تقدمت الأحزاب الدينية الحريدية بقائمة طويلة من المطالب ثمناً لدعم حكومة نتنياهو. وقد استجاب نتنياهو لبعض من هذه المطالب، وتغاضي عن البعض الآخر. وإن ما دفع الأحزاب الدينية الحريدية إلى التغاضي عن بعض مطالبها هو الخوف من تشكيل حكومة وحدة وطنية.

## ثانياً: الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الخامسة عشرة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ م.

جرت الانتخابات الإسرائيلية لرئيس الحكومة وللكنيست الخامس عشر مبكرة بعد ثلاث أعوام من تسلم الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، مقاليد السلطة في إسرائيل. وقد فاز رئيس حزب العمل أيهود براك بمنصب رئيس الحكومة، كما فازت

القائمة التي يتزعمها (إسرائيل واحدة) والتي تتكون من أحزاب (العمل - غيشر - ميماد) بأكبر عدد من الأعضاء في الكنيست (حيدر، ٢٠٠٥، ص ٣٥:٣٦).

تُظهر نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشر تعاضم قوة المتدينين (خاصة الحريديم) بصورة غير، كانت الظاهرة الأبرز في هذه الانتخابات النجاح الكبير الذي حققته حركة شاس (السفارديّة الأرثوذكسية)، (Elazar, and Mollov, 2001, p.320). والتي حصلت على ١٧ مقعداً في الكنيست الخامسة عشرة مقابل ١٠ مقاعد في انتخابات الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦. فقد استقطبت الحركة بشكل لم يسبق له مثيل جمهور السفارديم، خاصة المحافظين دينياً، لذلك فقد تحولت الحركة إلى واحدة من أهم اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية (حيدر، ٢٠٠٥، ص ٣٥:٣٦). وقد شغلت الكنيست الخامسة عشرة مهام منصبها لمدة ثلاث سنوات ونصف تقريباً. وخلالها كانت هناك حكومتان - الحكومة الثامنة والعشرون برئاسة أيهود باراك، والحكومة التاسعة والعشرون برئاسة أريئيل شارون. وقد تم انتخاب كل من باراك وشارون بانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة (الكنيست، ٢٠١١).

#### جدول رقم (٤)

نتائج انتخابات الكنيست الخامسة عشرة: ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ - ٢٨ كانون

الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

الأصوات الصالحة: 3,309,416. نسبة الحسم: 49,672. ١,٥% . عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,936

اسم القائمة	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية	عدد المقاعد
يسرائيل أحات (إسرائيل الواحدة)	٦٧٠,٤٨٤	٢٠,٢	٢٦ (-٨)
الليكود (التكتل)	٤٦٨,١٠٣	١٤,١	١٩ (-١٣)
شاس	٤٣٠,٦٧٦	١٣	١٧ (+٧)
ميرتس	٢٥٣,٢٥٢	٦,٧	١٠ (+١)
يسرائيل بعليا	١٧١,٧٠٥	٥,١	٦ (-١)

٦(+٦)	٥	١٦٧,٧٤٨	شينيوي- الحركة العلمانية
٦(+٦)	٥	١٦٥,٦٢٢	حزب المركز
٥(-٤)	٤,٢	١٤٠,٣٠٧	المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)
٥(-١)	٣,٧	١٢٥,٧٤١	يهودوت هتوراه همئوحيدت
٥(+٥)	٣,٤	١١٤,٨١٠	القائمة العربية الموحدة
٤(+٤)	٣,٠	١٠٠,١٨١	الاتحاد الوطني (ايحود لئومي)
٤(-١)	٢,٩	٨٧,٠٢٢	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
٣(+٣)	٢,٦	٨٦,١٥٣	يسرائيل بيتنا
٢(+٢)	١,٩	٦٦,١٠٣	التجمع الوطني الديمقراطي
٢(+٢)	١,٩	٦٤,١٤٣	عام أحاد

المصدر: (الكنيست، ٢٠٠٣).

### جدول رقم (٥)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي (الثامن والعشرين) السادس تموز/ يوليو ١٩٩٩ - ٧ آذار/ مارس ٢٠٠١.

عدد الوزراء	عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	الحزب أو القائمة
٩	٢٦	٢٠,٢	إسرائيل الواحدة
٤	١٧	١٣	شاس
٢	١٠	٦,٧	ميرتس
١	٥	٤,٢	الحزب القومي الديني (المفدال)
١	٦	٥,١	يسرائيل بعلياہ
-	٥	٣,٧	يهود هتوراة

١	٦	٥,٠	حزب المركز
١٨	٧٥	٥٧,٩	المجموع

المصدر: (حرب، ٢٠٠١، ص ٨١).

جاءت هذه الحكومة تعريزا لموقف باراك فيما يتعلق بالابتزاز الذي عادة ما تمارسه الأحزاب الصغيرة، خاصة الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، المشاركة في الائتلاف الحكومي من أجل ضمان عدم انسحابه وتعريض الحكومة لخطر فقدان الأغلبية البرلمانية والسقوط حيث إنه يمكن له في هذه الحالة بفضل الأغلبية التي كسبها أن يستبدل الحزب المنسحب بآخر من خارج الحكومة، أو أن يستغني عن ضم هذا البديل ويظل محتفظا بالأغلبية، وفي كلتا الحالتين يكون الحزب المنسحب هو الخاسر الأكبر لأنه سيحرم من فرصة الاشتراك في الحكومة. ولكن على الرغم من ذلك فقد نجحت الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، على تحقيق ما لم تستطع تحقيقه من قبل، حيث حصلت حركة شاس على أربعة وزراء في الائتلاف الحكومي، وهم شلومو بنييزري (وزير الصحة)، ايلي سويسا (وزير البنى التحتية)، ايلي يشاي (وزير العمل والرفاه الاجتماعي)، اسحق كوهين (وزير الأديان)، كما حصلت على نائب وزير الاتصالات (اسحق فعكنين)، ونائب وزير المعارف (ميشولام نهاري)، وثلاث نواب وزراء وهم، ونائب وزير المالية (نسيم دهان)، وهذا أمرٌ يحصل لأول مرة لحزب ديني(منصور، ٢٠٠٩، ص ٢١٦).

نجح باراك في توسيع حكومته، فقد أقرت الكنيست في ٨/١ وبأغلبية ساحقة توسيع الحكومة، وذلك بعد أن استطاع باراك إقناع حركة شاس بالتنازل عن مطالباتها بالحصول على نائب وزير رابع آخر، والاكتفاء بنائبي وزير فقط بالإضافة إلى أنهم حصلوا على نائب وزير قبل ذلك. بينما حركة يهودوت هتوراه تساند الحكومة من الخارج(حمدي، ٢٠٠١، ص ٨٢). من جهة أخرى شكلت الأزمة المستمرة بين حركتي شاس وميرتس دافعا لبراك، للعمل على توسيع الحكومة، ولذلك قام براك بعدة مشاورات واتصالات من أهمها (شعبان، ٢٠١١، ص ١٥-١٧):

١- الاتصالات التي جرت مع أعضاء كتلة شينوي في مطلع ابريل، ولكن بسبب طبيعة شينوي الإيديولوجية والعلمانية، فقد رفضت الحركة المشاركة في الائتلاف بسبب وجود حركة شاس، وبالتالي فقد رفض براك إجراء تعديلات يتخلى فيها عن شاس.

٢- بحث براك مع أعضاء حزب العمل، في إمكانية إعادة يهودت هتوراه للائتلاف من خلال تعزيز الصلات معها، ولدعم موقف براك التفاوض في حل الأزمة بين شاس وميرتس، ولكن يهودت هتوراه رفضت العودة إلى الائتلاف، بسبب وجود حركة ميرتس العلمانية.

٣- ولكن الذي حدث أن هذه الحكومة فقدت أغليبتها بعد أقل من عامين على تشكيلها (حمدي، ٢٠٠١، ص ٨٢). نتيجة العديد من الأزمات التي واجهتها هذه الحكومة، كان للأحزاب الدينية الحريدية نصيب الأسد منها، ومن أهم هذه الأزمات:

٤- حدثت الأزمة الأولى بعد أن حاز الائتلاف على ثقة الكنيست بيوم واحد فقط، وذلك بعد أن انسحب نائبان من حزب إسرائيل بعليا، وقاما بتشكيل قائمة جديدة، وعلى اثر ذلك طالبت حركة شاس بحقيبة الداخلية، والتي انتزعتها منها إسرائيل بعليا.

٥- أزمة المولدات... وانسحاب يهودت هتوراه، فقد أدت عمليات نقل المولد الكهريائي من رمات هشارون إلى مدينة اشكون ليلة السبت إلى انسحاب يهودت هتوراه من الائتلاف الحاكم، وقد بدأت النزاعات بين الحكومة والأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) (شاس- يهودت هتوراه) حول نقل المولدات ليل السبت المقدس دينيا، بسبب إعاقتها لحركة المرور لكبر حجمها ٢٥٠ طن، ولا يمكن السير بسرعة تتجاوز ٥ كم/س فقط، وقد أكدت شاس من خلال الوزير سويسا "إن أي وزير متدين لن يتمكن من البقاء على طاولة الحكومة إذا انتهت عطلة السبت، وقد وافقت المحكمة العليا على إجراء عملية النقل ليل السبت لنفس الأسباب ولكن هذا لم يرق للأحزاب الدينية الحريدية، فطلبت المحكمة من شركة الكهرباء

دراسة بدائل لعملية النقل، وقد أخذت القضية منحى آخر، حيث هاجم أعضاء في "إسرائيل" واحدة وزير البني التحتية عن حركة شاس ايلي سويسا المعارض لنقل المولدات، بسبب تلقيه أوامر بذلك من آرييه درعي زعيم حركة شاس المستقيل، والذي كان موجودا حينها في الولايات المتحدة، بهدف إسقاط الحكومة، إلا أن مصادر أخرى أكدت أن تصرفات شاس مرتبطة بوضع جهازها التعليمي الغارق في ديون مالية، بينما اعتبرت الحكومة مسألة نقل المولدات الكهربائية مسألة مهنية، ولذلك فقد قررت دائرة الأشغال العامة والشرطة نقل المولدات ليل السبت، حيث نقل المولد الأول في ١٤/٨ تحت حراسة الشرطة، حيث استغرق عملية النقل ١٣ ساعة، وبعد ذلك طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم نقل مولدات أخرى يوم السبت رغم معرفتها المسبقة أن هناك عدة مولدات أخرى سيتم نقلها لاحقا، وهو ما أثار أزمة جديدة داخل الائتلاف الحاكم، وداخل حركة شاس، حيث رفض وزير العمل عن حركة شاس ايلي يشاي منح ترخيص بنقل المولد الكهربائي يوم السبت، مما دعى بعض القوى العلمانية لاستصدار قرار من المحكمة العليا، تأمر فيه وزير العدل بمنح التصاريح اللازمة لذلك.

من جهة أخرى طلب حاخامو يهودت هتوراه، بانسحاب الحركة من الائتلاف إذا ما تم فعلا نقل المولد الثاني ليل السبت، وتبعتها شاس في هذا، ومن المعلوم إذا انسحبت (شاس- يهودت هتوراه) من الائتلاف، فإن حكومة براك ستصبح حكومة أقلية، تستند فقط على ٥١ عضو كنيسيت، مما أشعل الضوء الأحمر لذا باراك، وعلى الفور نفى باراك أن يكون لديه النية بالمس بقدسية السبت، ولكنه طالب التعامل مع الواقع، حيث أكد في نهاية القرن العشرين لا يمكن التدخل سياسيا في قضايا تجارية صرفة، ولا توجد إمكانية لإبطال قرارات المحاكم، بعد أن أقرت كل الجهات المهنية، انه لا يمكن نقل المحولات في الأيام العادية. وبعد تمسك الأحزاب الدينية الحريدية بموقفها، التزم الطرفان (الحكومة وشاس) بصيغة جديدة، حيث تم الاتفاق على نقل المولد الكهربائي الثاني بواسطة أطراف غير يهودية، وان يباشر تحركه قبل بداية عطلة السبت. ولا يتم تفريغ الحمولة إلا بعد نهاية عطلة السبت. ورغم ذلك فقد أعلنت يهودت هتوراه في ٩/٥ عن انسحابها من الائتلاف اثر

عمليات نقل المولدات الكهربائية ليلة السبت. ومن المعلوم أن أزمة المولدات ليست الأولى في الائتلاف الحالي. حيث هناك عدة أزمات افتعلتها شاس من أهمها (شعبان، ٢٠١١، ص ٢٣):

- التهديد بعدم التصويت لصالح توسيع الحكومة، إذا لم تحصل على ميزانية لجهازها التعليمي.

- تصويت وزراء شاس ضد المصادقة على الميزانية.

- قضية المولدات.

- المطالبة بوزير خامس.

- تشكيل لجنة تشاورية مع الليكود.

- عدم التصويت في الكنيست على المصادقة على اتفاقية شرم الشيخ.

- التصويت ضد الحكومة في لجنة المالية، حيث صوتت شاس ضد طلب

الحكومة نقل ميزانيات بعشرات ملايين الشواقل.

وأظهر باراك توجهات أخرى تمثلت في إجراء مفاوضات مع شينوي وشعب واحد وحزب الغد، بصدد توجيه ضغط مستمر على شاس لمنعها من الانسحاب، وكذلك للحد من ابتزازاتها المستمرة ضد رئيس الحكومة، رغم أن شاس لم تتحدث عن الانسحاب من الائتلاف ولكنها كانت إمكانية واردة.

بدأت التوترات في الائتلاف تظهر بوضوح في مطلع نوفمبر ١٩٩٩، حيث اعترضت حركة ميرتس على مطالبة حركة شاس بميزانية كبيرة لشبكة التعليم الحريدي التابع لها، حيث قرر أعضاء حركة شاس التصويت ضد الحكومة في الكنيست وفي لجان الكنيست المختلفة، وانضم إليهم أعضاء حزب المفدال، وهو ما أظهر بوضوح عدم وجود أغلبية لترميم مشروع الميزانية. وعلى ذلك هاجم باراك توجهات حركة ميرتس وشاس، والية التفاعل بين الحركتين المشاركتين في الائتلاف. ندد باراك بموقف حركة شاس، وأكد انه لا يمكن لأي حزب في الدولة أن يسقط الحكومة، وإذا كانت شاس لا تريد أن تكون في الحكومة فلن يجبرها احد على

ذلك، وان الحكومة ستستمر بدونها في إسرائيل. ولم تعقب شاس على أقوال باراك، ولكن نائب وزير التعليم ميشولام نهري (شاس)، أكد أن على حكومة باراك العمل على تغطية العجز في شبكة تعليم شاس ولن يكون مفر أمامها سوى سد هذا العجز.

وبدا واضحا انه ليس أمام باراك سوى التفاوض مع حركة شاس، حيث تمت المفاوضات بين وزير المالية أبراهام شوحاط، ورئيس حركة شاس ووزير العمل والرفاه الاجتماعي الوزير ايلي يشاي، وقد أصرت شاس على مطالبها، لكن عدم رضوخ باراك لمطالبها، أدى إلى أن تتخذ شاس خطوات، هدفها الضغط على باراك، وكان أهمها إبراز معطيات دلت على ارتفاع معدلات البطالة، والفقر في إسرائيل، وهو ما احدث مواجهة أخرى بين (باراك/ يشاي)، حيث (شوحاط/ يشاي)، حيث أكد باراك أن يشاي لم يحرك ساكنا من اجل سد هذه الفجوات، رغم أن ميزانية وزارة العمل اكبر من ميزانية الدفاع. أما وزارة المالية فقد اتهمت يشاي بأنه أغلق عمدا دورات للتدريب المهني من اجل زيادة حجم البطالة (شعبان، ٢٠١١، ص ٢٤). ويلاحظ أن عمليات التوتر كانت تزداد كلما اقترب موعد التصديق على الميزانية، وكلما كانت هناك مشاريع قوانين مطروحة للتصويت في الكنيست، حيث أيدت حركة شاس مشاريع عديدة قدمتها قوى المعارضة، فيما أعلنت صراحة أنها ستصوت ضد مشروع الميزانية، إذا لم يتم تحويل أموال لمؤسسات شاس ستتوجه إلى الانتخابات، وهو ما دفع وزراء إسرائيل واحدة للتوصية لرئيس الوزراء، بالتوجه إلى الائتلاف مع يهودت هتوراه وشينوي، وإقامة شبكة أمان مع الأحزاب العربية.

واتضح من وثيقة أعدها مشولم نهري نائب وزير المعارف الإسرائيلي والمحامي عميرام مليتس ممثل شبكة التعليم في حركة شاس، أن شبكة التعليم الحريدي المستقلة التابعة لهذه الحركة تطالب بمساواة كاملة مع شبكة التعليم الرسمية، وبتغطية العجز المالي الذي تعاني منه. وتبلغ تكلفة هذه المطالب حوالي ٢٧٥ مليون شيكل. ووفقا لما هو متبع حينها تمول وزارة المعارف ساعات الدراسة وأجور المعلمين، بينما تمول السلطات المحلية الشؤون الإدارية في هذه المدارس.

أما في مدارس شبكة التعليم المستقلة التابعة لحركتي "شاس" و "أغودات إسرائيل" فيحصلون فقط على تمويل من وزارة المعارف.

ووفقا للمخططات المقترحة أرادت شبكة التعليم التابعة لـ شاس الحصول على ميزانية منفصلة لدروس العلوم والتعليم في أيام غير الجمعة والسبت، وذلك من أجل أن يتمكن الطلاب من اقتحام سوق العمل والتمتع بـ "المساواة بالفرص"، التي توفرها وزارة المعارف، ولا ترفض الشبكة إشراف الوزارة على هذه الدروس (شعبان، ٢٠١١، ص ٢٥). كما تطالب شاس أيضا بدفع رسوم نقلات للطلاب كما هو متبع في المدارس اللوائية الأخرى وكما هو متبع في الكيبوتسات والموشافات. والجدول التالي يوضح مطالب الأحزاب الدينية الحريدية:

### جدول رقم (٦) المطالب المالية للأحزاب الدينية الحريدية.

الكتلة	المطلب	الكلفة
شاس	زيادة ميزانية وزارة العمل	٣٨٠ مليون شيكل
شاس وإسرائيل واحدة	زيادة ميزانية سلطة الصحة	٢٠٠ - ٣٠٠ مليون شيكل
شاس	تمويل العجز في مؤسسات معيان التعليمية	١٥٠ مليون شيكل
يهדות هتوراه	زيادة ميزانية المؤسسات الدينية والتعليمية، وتمويل تسفير الطلاب وإنشاء صفوف	٥٠ مليون شيكل

المصدر: (شعبان، ٢٠١١، ص ٢٦).

وقد أدى استمرار التوتر بين باراك، وحركة "شاس" إلى إعلان شاس في ١٩٩٩/١٢/٢٧ عن انسحابها من الائتلاف، وهو ما أدى إلى إجراء مفاوضات مطولة بين باراك وشاس، بمشاركة وزير المالية، وكانت النتيجة عودة شاس مرة أخرى إلى الائتلاف بعد يوم واحد (فقط) من إعلانها الانسحاب، وقد جاء كل ذلك

بعد أن استجاب باراك ووزير المالية لمطالب حركة "شاس"، وقد أدى استجابة الحكومة لهذه المطالب إلى تصويت حركة شاس لصالح مشروع الميزانية.

لا يمكن اعتبار استقالة وزراء ميرتس من حكومة باراك، هي الفصل الأخير في الأزمة الائتلافية لحكومة باراك، وذلك بسبب المطالب العديدة التي أصرت عليها حركة شاس دائما، وهي ما كشفت عنها أزمة شاس- ميرتس، والتي يمكن القول أنها ابتدأت قبل تشكيل براك لحكومته ودارت حول:

- منح صلاحيات لنانب وزير التعليم ميشولام نهري (شاس).
- دعم المؤسسات الاجتماعية لشاس.

دللت مؤشرات الحلول التي طرحها باراك لتسوية الأزمة الائتلافية بين شاس وميرتس، على اهتمام باراك بالحفاظ على شاس ضمن الائتلاف الحاكم، وذلك لان باراك لا يريد تشكيل حكومة شبه يسارية تتناقض مع مبادئه التي دعا إليها، والتي وصف فيها نفسه بأنه رئيس حكومة الجميع، سواء من اليمين واليسار، أو المتدينين والعلمانيين.

وقد كان من ابرز المقترحات لحل الأزمة عملية تبادل المناصب بين أبراهام شوحاط وزير المالية، وسريد وزير التعليم، ولكن هذا الاقتراح لم تتم بلورته، كما كان هناك مجموعة مقترحات طرحها سرید على نائبه ميشولام نهري (شاس)، تتمثل بالعمل في مجالات مختلفة مثل معالجة العنف، السلامة العامة، مشاكل التسرب، مما أدى إلى زيادة حدة الخلاف بين شاس وباراك، واحد المؤشرات الهامة لذلك، هي رفض الحاخام عوفاديا يوسف مقابلة رئيس الوزراء باراك إلى أن يلتزم بحل مشكلة التعليم التوراتي، والقنوات التلفزيونية الخاصة بشاس، بالإضافة إلى بعض المشاكل الأخرى، وهو ما رضخ له باراك ووافق الحاخام عوفاديا يوسف على مقابلته في ٣٠/٤/٢٠٠٠. هذه المؤشرات رفضتها حركة ميرتس، وأكدت أن رضوخ رئيس الوزراء لشاس من خلال تحويل (٣٠) مليون شيكل لجهاز التعليم الديني، سيشكل دافعا لميرتس للانسحاب، وأكدت ميرتس أن قرارها بالانسحاب مرتين باللحظة التي يقوم فيها باراك بنقل الأموال لشاس.

وقد حاول باراك في أوج الأزمة بين شاس وميرتس، أن يحصل على موافقة شاس على خطواته السياسية والحزبية، فقد طلب باراك من شاس أن تلتزم بالائتلاف أثناء التصويت في الحكومة والكنيست سواء، وقد رفضت شاس الالتزام به، مما أدى إلى وجود حالة من الجمود، استغلتها شاس بشن حملات ضد باراك، صوتت فيها ضد الائتلاف، وكان من أهمها التصويت لصالح قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية في ٦/٧، وقد سبب تأييد شاس لحل الكنيست حرجا كبيرا لباراك، فقانونا يحق له إقالة وزراء ونواب الوزراء التابعين لشاس، ومن جهة أخرى، فإن البديل لشاس هو إيجاد حكومة ذات صفة يسارية بحتة، وهو ما رفضه باراك، ولذلك استمر باراك في التفاوض مع شاس، في ظل مناورات من كلا الطرفين، ف شاس، هددت من جانبيها بالانسحاب من الحكومة، وباراك واجه هذا التهديد، من خلال إجراء مشاورات لإقامة حكومة جديدة لا تكون شاس شريكة فيها (شعبان، ٢٠١١، ص٢٧).

بعد حال الجمود، عقد مجلس التوراة التابع لحركة شاس عدة جلسات من أجل البت في مصير شاس في الحكومة، وبرز أن الحاخامين غاضبون على باراك بسبب تأجيل حل شبكة التعليم، ولذلك فقد أقر مجلس الحكماء الانسحاب من الحكومة. وقد أمر مجلس الحاخامين ووزراء شاس بالاستقالة في جلسة الحكومة المقرر لها في ٦/١٨، وللخروج من هذا المأزق قام باراك بتأجيل جلسة الحكومة إلى ٦/٢٠، وذلك في محاولة للحفاظ على حركة شاس، من خلال تسوية المشكلة، وقد تمثل الاقتراح بصفقة رزمة، تتمثل بنقل شبكة التعليم لشاس من وزارة المعارف إلى وزارة العلوم والثقافة، وحل مشكلة المحطات الإذاعية لشاس، بالإضافة إلى ذلك صدرت تصريحات من باراك ضد حركة ميرتس وضد رئيسها يوسي سريد والتي قال فيها باراك "حين أقيمت الحكومة اعتقدت أن سريد الذي يت رأس حزب مسئول مثل ميرتس، سيفهم حجم المواضيع الماثلة أمامنا وسيمتنع عن خلق أزمات مثل تلك التي نواجهها الآن، لقد أخطأت، كان هذا خطاي، كان هذا التصريح مؤشرا هاما على أن باراك حاول تجاوز نقاط الخلاف مع شاس، وان ميرتس في طريقها للخروج من الائتلاف (شعبان، ٢٠١١، ص٢٨:٢٩).

يلاحظ من الأزمات السابقة أن الإيديولوجية الدينية لهذه الأحزاب الحريدية (شاس- يهدوت هتوراه)، كانت هي المتحكم في تصرفات وسلوكيات هذه الأحزاب خاصة في (أزمة نقل المولدات الكهربائية) من جهة، ومن جهة أخرى، لعبت المصالح الحزبية دورا هاما في هذه الأزمات خاصة في أزمتي (المخصصات المالية- التعليم الحريدي المستقل)، لذلك يرى الباحث أن هذه الأحزاب الدينية الحريدية هي أحزاب تجمع ما بين الإيديولوجية والبرغماتية، الأمر الذي يعتبر شادا في التصنيفات السياسية للأحزاب، حيث يصنف علماء السياسة الأحزاب السياسية إلى صنفين: أحزاب برغماتية، وأحزاب إيديولوجية.

وأخيرا فقد فشل باراك في مغازلة القوى الدينية الحريدية، في أن تزيد من أسهمه داخل هذا القطاع، وبالتالي تعوضه عما فقده من أصوات اليسار. فلم ينجح في إشراكه لحركة ميماد الصغيرة- التي تمثل الاتجاه الأوثونوكسي المعتدل- في كتلة إسرائيلي واحدة مع العمل وجيشر، وإعطاء أحد أعضائها مكاناً متقدماً على قائمته الانتخابية للكنيست أو ضمه شاس والمفدال إلى الحكومة ضد رغبة الكثير من مؤيديه وتراجعهم عن تجنيد الطلبة الدينيين في تخفيف عداوة القوى الدينية له حتى ولا داخل الكنيست. فقد انسحب كل من شاس والمفدال من الحكومة بسبب اعتراضهم على ما رأوا أنه تنازلات قد قدمها باراك للفلسطينيين في عملية السلام خاصة فيما يتعلق بالقدس وما حولها، ثم تصاعدت المواجهة بينه وبين الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) حول قضايا الدستور والثورة العلمانية (الثورة المدنية) بما في ذلك إلغاء وزارة الشؤون الدينية وتجنيد الطلبة الدينيين. وقد علق حزب شاس على إثارة هذه القضايا من قبل باراك بقوله: إنه يأسف أن يستخدمها زعيم العمل كأوراق ضغط وإنما أهم وأخطر بكثير من أن تستخدم كجزء من دعايته الانتخابية لأنها يمكن أن تؤدي إلى انقسام عميق وممير في المجتمع الإسرائيلي نظرا لارتباطها بالدين. وعندما قدم باراك استقالته، وبدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الوزراء أعلنت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، تأييدها لشارون وسعت إلى تعبئة مؤيديها لانتخابه وهو ما حدث بالفعل حيث صوت أكثر من ٩٠% من المعسكر الديني الحريدي ضد باراك مثلما فعلوا

في ١٩٩٩ (حمدي، ٢٠٠١، ص ٨٢). وفي النهاية وخاصة بسبب الجدل السياسي الساخن في قضية الاتفاقية مع الفلسطينيين لم تستطع الحكومة نيل أغلبية في الكنيست. وعليه، قرر باراك الدعوة إلى إجراء الانتخابات الجديدة لرئاسة الحكومة، وذلك قبل موعد الانتخابات الرسمي، وقد جرت الانتخابات لرئاسة الحكومة في شباط ٢٠٠١ (الكنيست، ٢٠١١).

يمكن الاستنتاج من انتخابات الكنيست الخامسة عشرة ١٩٩٩ بأنه رغم ظهور أهمية القضايا الاجتماعية، فقد أدت إلى ترسيخ تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية وطائفية واضحة الحدود والملاح. وهذا يعني أن أنماط التصويت أصبحت ثابتة إلى حد كبير وليست مرتبطة بالقضايا المطروحة، أو بالأحرى مهما تكن هذه القضايا فإنه يتم توجيهها لصالح القطاعات الإثنية. أما الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، ورغم تصاعد قوتها البرلمانية فإنها لم تلعب الدور الذي لعبته في الانتخابات السابقة نظراً، لأن انسحاب أي من هذه الأحزاب لم يؤثر على الحكومة التي استطاعت أن تحصل على ثقة الكنيست بـ ٧٥ مقعداً، فقد كان دور هذه الأحزاب تكميلياً وليس ترجيحياً. ورغم ذلك استطاعت الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية)، أن تحافظ على الحد الأدنى من إنجازاتها، إلى جانب بعض الامتيازات، من خلال حصولها على بعض الوزارات في الحكومة.

### **انتخابات رئيس الحكومة ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠١ وتشكيل الحكومة التاسعة والعشرون.**

تعد الانتخابات التي أجريت في إسرائيل في السادس من شباط/ فبراير ٢٠٠١ الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ الدولة العبرية، حيث كان الغرض منها اختيار رئيس الوزراء فقط دون أن يرافقها انتخابات برلمانية. وذلك بموجب التعديل الذي أُجري على قانون الانتخابات في العام ١٩٩٢، فقد جاءت هذه الانتخابات بعد تولي مرشح حزب العمل أيهود براك السلطة بحوالي عشرين شهراً، بعد أن فقدت حكومته الأغلبية التي كانت تتمتع بها في الكنيست، وكان أمام براك إما الاقتراع على حل الكنيست وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة أو الاستقالة ليتم انتخاب رئيس

وزراء فقط في ظل قانون الانتخاب الحالي، وقد اختار باراك الحل الثاني (حمدي، ٢٠٠١، ص ٨٦).

تعرضت الدعاية الانتخابية إلى حوالي سبعة عشر موضوعا مختلفا، غير أنها تمحورت حول موضوع واحد هو الصراع العربي- الاسرائيلي، وقد نجح شارون من استمالة الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، بوعوده بإلغاء ووقف تنفيذ "الثورة المدنية" ووقف تنفيذ قرارات لجنة طال التي لغت الإعفاء من الخدمة العسكرية لطلبة المدارس الدينية من اليهود الحريديم. وبناء على هذه الوعود أمرت القيادات الدينية والحزبية الحريدية أتباعها بالتصويت لصالح شارون، وقد جرت الانتخابات في أجواء قاتمة بسبب الوضع الأمني اثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وكانت نسبة المصوتين الأدنى منذ قيام "دولة إسرائيل"، وقد بينت نتائج الانتخابات أن أعلى معدلات التصويت حصلت بين الجماعات الدينية. وهذا يعود إلى أن هذه الجماعات تتميز بالتماسك والتكتل الاجتماعي العالي، وبكثافة الشبكات الاجتماعية، كما بينت هذه النتائج أن الشروخ الاجتماعية (تأثير عوامل الدين، المنشأ، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية) انعكست على أنماط التصويت، فقد كان المصوتون لصالح شارون أكثر تدينا (غانم، ٢٠٠١، ص ١٢)، (حمدي، ٢٠٠١، ص ٨١:٨٢)، (مصطفى، ٢٠٠١، ص ١٠٧)، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن خسارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ومرشح حزب العمل باراك انتخابات رئاسة الوزراء بفارق ٢٥ % من الأصوات أمام شارون وفقد ٤٦% من عدد الأصوات التي كان قد حصل عليها في عام ١٩٩٩ (٩٦٧٧٦٠ صوتا في ٢٠٠١ في مقابل ١,٧٩ مليوناً في ١٩٩٩) مما دفعه إلى الاستقالة من رئاسة حزب العمل واعتزال الحياة السياسية (حيدر، ٢٠٠٥، ص ٣٨).

في السابع من آذار/ مارس ٢٠٠١، نالت حكومة الوحدة الإسرائيلية برئاسة اريئيل شارون ثقة الكنيست بأكثرية أعضائه (٧٣) عضو كنيست، بعد نحو شهر من الانتصار الذي حققه مرشح الليكود شارون على منافسه العمالي المستقيل من رئاسة الحكومة يهود براك (عايد، ٢٠٠١، ص ٨٣:٨٩)، (منصور، ٢٠٠٩، ص ٢١٦)؛ ولقد شاركت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية)، في حكومة الوحدة

الوطنية التاسعة والعشرين برئاسة اريئيل شارون، حيث حصلت شاس على خمسة وزراء: الياهو يشاي وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الحكومة، شلومو بن آزي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ونسيم دهان وزيراً للصحة، واطر اوحانا وزيراً للشؤون الدينية، وايلى سويسا وزير بدون حقيبة مسئول عن (شؤون القدس). كما شاركت يهودوت هتوراه في الحكومة ولم تحصل على أي وزارة (عايد، ٢٠٠١، ص ٩٠-٩٤)، (عكاشة، ٢٠٠١، ص ٩٦). وقد أقيمت الحكومة التاسعة والعشرون برئاسة أريئيل شارون، في ٧ آذار ٢٠٠١. وضمت الأحزاب والقوائم التالية:

### جدول رقم (٧)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي (التاسع والعشرين) ٧ آذار / مارس ٢٠٠١ - ٢٨ شباط / فبراير ٢٠٠٣.

عدد الوزراء	عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	الحزب أو القائمة
٩	١٩	١٤,١	الليكود
٨	٢٦	٢٠,٢	العمل - ميماد
٥	١٧	١٣	شاس
-	٥	٣,٧	يهودوت هتوراه
١	٦	٥,١	يسرائيل بعليا
٢	٤	٣,٠	الاتحاد القومي
٢٥	٧٢	٥٩,١	المجموع

المصدر: (مقاتل من الصحراء، ٢٠١١).

كما هو واضح في الجدول فقد شاركت الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) في حكومة الوحدة الوطنية ممثلة في حزب شاس، وحزب يهودوت هتوراه، ولكن مثل كل الحكومات الوطنية لا تستطيع الأحزاب الدينية الحريدية أن تلعب دوراً كبيراً في عمليات الابتزاز والمساومة، فقد استطاع شارون أن يشكل حكومة وحدة وطنية قادرة على الحياة دون مشاركة الأحزاب الدينية الحريدية

فيها، على الرغم من حصول شاس على ١٧ مقعدا في الكنيست، فقد حصلت حكومته على عدد مقاعد ٧٢ مقعدا الأمر الذي أعطى لشارون القدرة الكافية على عدم الخضوع لابتزازات تلك الأحزاب. لأنه في حال انسحبت الأحزاب الدينية الحريدية ستشارك أحزاب علمانية في الحكومة ترفض المشاركة في حكومات تشارك فيها أحزاب دينية مثل ميرتس.

### ثالثا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست السادسة عشرة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ م.

جاءت الانتخابات العامة (انتخابات الكنيست السادسة عشرة) في ٢٨ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٣ مبكرة قبل نحو عام من موعدها المقرر، وذلك بعد استعصاء تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة الوحدة الوطنية التي انسحب وزراء حزب العمل منها. كما أنها جاءت في ظل متغيرين أساسيين:

العودة إلى النظام الانتخابي القديم وإلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة وفشل عملية السلام. حيث تشير نتائج الانتخابات إلى تحول هام في الحياة السياسية في إسرائيل، هذا التحول تجاوز في عمقه وتأثيراته ومغزه "انقلاب" سنة ١٩٧٧، الذي وضع حدا للسيطرة العمالية الممتدة منذ ١٩٤٩ على المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، هذا التحول الجديد نعى مرحلة التعادل تلك التي استمرت زهاء ربع قرن، وحسمها إلى مصلحة اليمين وعلى رأسه الليكود. فقد تمخضت انتخابات الكنيست السادس عشرة عن هزيمة كبرى لحزب العمل في الكنيست بحصوله على مجرد ١٩ مقعدا في مقابل ٢٦ مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة، بينما حقق الليكود انتصارا كبيرا بحصوله على ٣٨ مقعدا في مقابل ١٩ مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩).

وقد شهدت الأحزاب الرافضة للصهيونية (الحريدية) (وبالتحديد شاس) هبوطا ملحوظا أعقب صعودها المتواصل منذ أواسط الثمانينيات. حيث أسفرت الانتخابات على تفوق حزب الوسط العلماني الاشكنازي "شينو"، ممثل الطبقة البرجوازية، بحصوله على ١٥ مقعدا، على حزب شاس، الذي انخفض تمثيله من ١٧ مقعدا إلى ١١ مقعدا. ومن السمات البارزة في هذه الانتخابات انخفاض نسبة الاقتراع إلى

أدنى مستوى لها منذ سنة ١٩٤٩. لقد أتاح الانتصار الساحق الذي حققه الليكود وشينوي في هذه الانتخابات الكثير من التطورات التي كانت مستحيلة في يوم من الأيام. فلأول مرة منذ عام ١٩٧٤ يتم تشكيل حكومة بدون الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، وهذا تطور هام جدا بالنسبة لشؤون الدين والدولة (عايد، ٢٠٠٣، ص ٦٢)، (عكاشة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٣-٢٥٢).

ومن أهم مظاهر انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٣ بروز الصراع بين المتدينيين والعلمانيين من جديد بشدة لم يسبق لها مثيل. فقد أظهرت شدة الصراع مدى استياء الجمهور العلماني من حصول المتدينيين على الكثير من الامتيازات، على أنه تعبير سياسي لسخط اجتماعي تراكم بكثافة منذ أوائل التسعينيات، نتيجة لعدم تحمل المتدينيين المتشددين للعبء القومي كمثل: إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش. فكلما زاد عدد الحريديم زاد عدد الطلاب المنتفعين من الإعفاءات، وبالتالي زادت المبالغ المالية المخصصة للوسط الديني. أثار ذلك غضب كثير من الإسرائيليين العلمانيين المجبرين على قضاء سنوات عديدة في الخدمة العسكرية الإلزامية، فهم يتكبدون الخسائر ويدفعون ضرائب أكثر من أجل دعم نمط حياة الحريديم. إن الأوضاع هناك أيضا مصدر آخر من مصادر الامتعاظ العلماني، وهو ما يسميه الإسرائيليون الإكراه الديني، ولا سيما تلك القوانين التي تنص على سبيل المثال على إغلاق المحلات وتعطيل حركة المواصلات العامة أيام السبت، فضلا عن جميع قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والدفن عن خارج الصلاحيات المدنية، حيث يتولى إدارتها مؤسسات دينية رسمية واستعداده (الجمهور العلماني) أن يدعم حزبا يركز برنامجه الانتخابي على تطبيق قانون الخدمة الإجبارية على المتدينيين وإلغاء امتيازاتهم والحد من فرض معايير السلوك الديني على العلمانيين. إذ دعم العلمانيون حزب شينوي، رغم أنه لا يقدم للمصوت برنامجا حزبيا واضحا سوى معارضته لمنح الامتيازات للمتدينيين وعزمه على وضع حد لهيمنتهم في الحياة العامة وسلطتهم في مجال الأحوال الشخصية (حيدر، ٢٠٠٥، ص ٤٠)، (عكاشة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٥). وقد جرى عام

١٩٩١ و عام ١٩٩٩، أهم مسحين شاملين حول سلوكيات ومعتقدات الإسرائيليين اليهود، أظهرت تأييداً عاماً واسع النطاق لأغلب طروحات شينوي:

\* تجنيد طلاب المدارس الدينية (٨٥% - ٩٠% قالوا نعم و "نعم بالتأكيد").

\* المواصلات العامة أيام السبت (٦٣%-٦٥% "نعم" و "نعم بالتأكيد").

\* مؤسسات الزواج المدني (٤٣%-٤٩% "نعم" و "نعم بالتأكيد"، مع أن ١٥% قالوا أنهم لن يتزوجوا إلا من خلال جهاز مدني).

\* قطع التمويل الحكومي لوزارة الشؤون الدينية (٣٩% قالوا "نعم" و "نعم بالتأكيد") (عكاشة، ٢٠٠٦).

إن الانحدار النسبي لشاس من جهة، ونجاح شينوي من جهة أخرى يتطلبان عدة إيضاحات فيما يتعلق بالموقع الحالي للأحزاب الدينية على الخريطة السياسية الإسرائيلية. إذ أنه في العقد الأخير مرت الطبيعة السياسية والدينية للأحزاب الدينية بتغيرات عميقة: فبينما كان الحزب الديني القومي (المفدال)، في الثمانينيات يعتبر معتدلاً نسبياً في قضايا الدولة والمجتمع، لكنه كان متطرفاً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كانت الأحزاب الدينية الرفضية للصهيونية الحريدية- شاس وأغودات إسرائيل (يهودت هتوراه لاحقاً)، تعتبر متطرفة في القضايا المتعلقة بالممارسات الدينية والتشريع، ومعتدلة في السياسة الخارجية، وفي التسعينيات حدث تغير مزدوج، حيث أصبح الحزب الديني القومي (المفدال)، أكثر تطرفاً في قضايا الممارسات الدينية وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، في حين انضمت الأحزاب الدينية الأخرى الرفضية للصهيونية (الحريدية) إلى اليمين الراديكالي (بما في ذلك الحزب الديني القومي) فيما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية.

وهكذا فإن الأحزاب الدينية الثلاثة تتشارك حالياً البرنامج نفسه تقريباً فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، بينما تحتفظ بخصائصها المميزة: يهودت هتوراه حزب طائفي نموذجي ذو قاعدة انتخابية مستقرة، هي المجتمع الأرثوذكسي الأشكنازي. في حين أن شاس تعتبر حزب الأرثوذكس السفارديين المتدينين وغير المتدينين، أما الحزب الديني القومي (المفدال) فهو حزب صهيوني راديكالي وحزب المستوطنين

الأيديولوجيين. إن شينوي ليس حزبا تقدما ولا علمانيا، إنه، كما يشير اسمه، "حزب الطبقة الوسطى غير المتدينة"، وقد تميز بشكل أفضل بأنه "حزب مخاوف الطبقة المتوسطة الإسرائيلية" - الخوف من العرب، والخوف من المتدينين وكرهيتهم، والخوف من الفقراء. وباختصار، الخوف مما كان يدعو به بن-غوريون - "الشرق" (فارشفسكي، ٢٠٠٣، ص ١٢٥). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هو ما هو سر تراجع الأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) ونجاح شينوي غير المؤلف؟، بالضبط مثلما حصل لشاس في الانتخابات السابقة.

يمكن القول إن الاستياء العام من تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتحميلها إلى الأحزاب الدينية، ساعدت حزب شينوي من جهة في حصد ١٥ مقعدا في الكنيست ٢٠٠٣، وأضعفت الأحزاب الدينية من جهة أخرى، فقد جاءت شينوي لتضرب على وتر استياء الطبقات الوسطى التي وجدت نفسها تتحمل الأعباء الأمنية من خلال خدمتها في الجيش والاحتياطي، وكذلك تتحمل الأعباء المالية، وذلك بدفع الضرائب التي تذهب لدعم المؤسسات الدينية. كذلك هناك استياء من الإملاءات الدينية التي تمارسها المؤسسات الدينية (الحريدية) من قبل شريحة واسعة من المجتمع، هذه الشريحة تطالب بفصل الدين عن الدولة على غرار الدول المدنية والعلمانية.

من الواضح أن الديمقراطية في "إسرائيل" تميل نحو نموذج غير معروف: دولة يمين، ينكمش فيها اليسار، في حين أن الصراعات بشأن صورة الدولة ستقوم داخل أحزاب اليمين على مختلف أنواعها، بين يمين علماني ويمين متدين، يمين علماني وسط وعلماني متشدد، بين يمين متدين وسط ويمين متدين متطرف، وستكون أكثر هذه الصراعات بين المتدينين المتطرفين (الحريدية) واليمين العلماني. لعل هذا التحول نحو اليمين جاء عقب أعوام من تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وعلى خلفية اليأس من فرصة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي قريبا.

#### جدول رقم (٨)

نتائج انتخابات الكنيست السادسة عشرة: ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ -

٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

الأصوات الصالحة: ٣,١٤٨,٣٦٤. نسبة الحسم ٤٧,٢٢٦ (١,٥%):  
عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,138

عدد المقاعد	الأصوات بالنسبة المئوية %	عدد الأصوات الصالحة	اسم القائمة
(١٩+)٣٨	٢٩,٤	٩٢٥,٢٧٩	الليكود (التكتل)
(٧-)١٩	١٤,٥	٤٥٥,١٨٣	هغفوداه- ميماد
(٩+)١٥	١٢,٣	٣٨٦,٥٣٥	شينيوي
(٦-)١١	٨,٢	٢٥٨,٨٧	شاس
(٣+)٧	٥,٥	١٧٣,٩٧٣	الاتحاد الوطني (هثود هلثومي)
(٤+)٦	٥,٢	١٦٤,١٢٢	ميرتس
(١+)٦	٤,٣	١٣٥,٠٨٧	يهودوت هتوراه
(٥+صفر)	٤,٢	١٣٢,٣٧٠	المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)
(١-)٣	٣,٠	٩٣,٨١٩	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
(١+)٣	٢,٨	٨٦,٨٠٨	عام أحاد
(١+)٣	٢,٣	٧١,٢٩٩	التجمع الوطني الديمقراطي
(٤-)٢	٢,٢	٦٧,٧١٩	يسرائيل بعلياه
(٣-)٢	٢,١	٦٥,٥٥١	القائمة العربية الموحدة

المصدر: (الكنيست، ٢٠١١)

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصبح أرئيل شارون أول رئيس وزراء يعاد انتخابه بعد مناحيم بيغن الذي حصل عام ١٩٨١ على فترة ولاية ثانية. وعلى خلاف النصر الذي حققه مناحيم بيغن في العام ١٩٨١، "عندما فاز على منافسه من حزب العمل بنسبة ضئيلة بلغت ٥,٠%، فقد أعيد انتخاب أرئيل شارون بفوز ساحق ضاعف عدد مقاعد حزبه في الكنيست. في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن أرئيل شارون حكومته الجديدة. ونتيجة الانتصار الكاسح لليمين، تمكن رئيس

الحكومة الإسرائيلية أول مرة من عدة أعوام من تأليف حكومة تؤيد برنامجه السياسي تأييداً تاماً. ففي كنيست مكون من ١٢٠ عضواً، يمتلك الليكود واليمين المتطرف (الحزب الديني القومي وحزب الاتحاد القومي) ٥١ عضواً في الكنيست. وإذا أُضيف إلى ذلك أعضاء شينوي الـ ١٥ عضواً وما تبقى من حزب شرانسكي الروسي (اليمني) في الكنيست فإن الحكومة الجديدة تحظى بتأييد أغلبية قوية مؤلفة من ٦٨ عضواً في الكنيست (عكاشة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٣). ومن الناحية النظرية، كانت هناك في الكنيست السادسة عشرة حكومة واحدة، ولكن فعلياً كانت هناك ثلاث حكومات - الأولى كانت حكومة مركز - اليمين باشتراك الليكود وشينوي، والمفدال وهنود هلمومي (الاتحاد الوطني). لكنها تفككت عام ٢٠٠٤ في أعقاب خطة الانفصال والميزانية لعام ٢٠٠٥؛ الثانية كانت حكومة مركز - اليسار باشتراك الليكود، حزب العمل ويهدوت هتوراه، إذ نفذت خطة الانفصال؛ وفي أعقاب تنفيذ خطة الانفصال في آب ٢٠٠٥ انشق الليكود وأقيمت كتلة كاديما وعلى رأسها رئيس الحكومة آرئيل شارون. أما الحكومة الثالثة فكانت حكومة لكتلة واحدة (كتلة كاديما) وقد شغلت مهام منصبها بصفتها حكومة انتقالية بعد أن انسحب منها حزب العمل والليكود، علماً بأنه بعد إصابة رئيس الحكومة بجلطة دماغية ودخوله المستشفى لتلقي العلاج صار أيهود أولمرت رئيساً للحكومة بالنيابة (فارشفسكي، ٢٠٠٣، ص ١٢٧).

رغم أن الليكود حقق انتصاراً ساحقاً، في الانتخابات فقد احتاج الحزب لشركاء ب ٢١ مقعداً، كي يتسنى له تأمين ٦١ مقعداً مطلوباً لتشكيل الحكومة. إذن كيف اختار شارون تشكيل حكومته، وكيف كانت الاتفاقية الائتلافية مع الأحزاب الأخرى دليلاً على الأولويات السياسية للحكومة، عدا عن إدارة الصراع مع الفلسطينيين، كان لا بد لشارون من التعامل مع أمرين هاميين: تحسين وضع الاقتصاد، وتغيير وضع الحديد. وكي يستطيع التقدم في هذين المجالين، لم يشكل شارون تحالفاً لا مع شاس ولا مع يهود هتوراه، بالإضافة إلى أنه كان مستبعداً أن تدخل شينوي حكومة بها أحزاب دينية، ورغم أن عدا شينوي موجه بالأساس إلى حزب شاس فإن برنامجه كان يقوم على مناهضة الأحزاب الدينية كلها، وعلى مناهضة أي صبغة دينية للدولة، وقد بدا الأمر مستغرباً للمتابعين بقبول شينوي

الدخول في ائتلاف مع حزب "المفدال" الديني، فحزب شينوي يطالب بعلمنة المجتمع وإلغاء التشريعات الدينية وإقرار الزواج المدني وتجنيد طلبة المدارس الدينية. كما أن "شارون" لم يكرر خطأه السابق، أي بالسماح ليهود هتوراه بترؤس اللجنة المالية في الكنيسة، والذي أتاح لها انتزاع أموال إضافية عن طريق التهديد بعرقلة إقرار الميزانية. وفي الوقت نفسه لم يكن شارون يريد استبعاد الأحزاب الدينية قاطبة من حكومته، وبناء على ذلك كان أول ائتلاف وقع عليه مع حزب المتدينين الوطنيين (المفدال) (الكنيسة، ٢٠١١). من جهة أخرى آثرت حركة شاس التزام مقاعد المعارضة نتيجة لإشراك حركة شينوي في الحكم (شعبان، ٢٠١١، ص ٩١).

على الرغم من أن شارون يستطيع تشكيل حكومته من خلال الائتلاف مع حزبي شينوي والمفدال بحصوله على ٦١ مقعدا في الكنيسة فإنه قرر إبرام اتفاق مع الاتحاد الوطني، خشية من تردد حزب المفدال وزيادة أدوات الضغط إذا ما فكر المفدال محاولة ابتزاز الحكومة. على هذا الأساس يكون لائتلاف الحكومي فرصة النجاح في أريع قضايا ملحة، وهي (عكاشة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٧-٢٥٨)، (جاد، ٢٠٠٣، ص ٢٧:٢٨):

- إلغاء قانون يمنح أفضلية للعائلات كثيرة الأولاد، سبق وأن سن قانون لزيادة حجم الدعم الحكومي للحريديم، (نسبة النمو السكاني عندهم هي الأعلى في إسرائيل).
- حل وزارة الشؤون الدينية ونقل جميع صلاحياتها إلى وزارة الداخلية.
- إلغاء "قانون طال" الذي أتاح الاستمرار على نطاق واسع تأجيل الخدمة العسكرية الإلزامية لطلاب المدارس الدينية.
- إصلاح شامل في مجلس الخصخصة والضرائب.

لقد منحت الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزبا الليكود وشينوي لشارون القدرة الكافية لعدم السماح للأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) بابتزازه، ولم يجعل لها أي دور يذكر في تشكيل ائتلافه، بل أكثر من ذلك أقدم شارون على إلغاء امتيازات ومكاسب سابقة حصلت عليها هذه الأحزاب بطريقة الابتزاز؛ لذلك يمكن القول إن نتائج انتخابات الكنيسة السادسة عشرة كانت كارثية

على الأحزاب الدينية الحريدية من جهة وانتصار للأحزاب العلمانية اليمينية والوسط من جهة أخرى.

### جدول رقم (٩)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثلاثين: ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ - ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	الحزب أو القائمة
٢+٣٨	٢,٢ + ٢٩,٣٩	الليكود+ يسرائيل بعلياه
١٥	١٢,٢٨	شينيوي
٦	٤,٢٠	حزب المتدينين الوطنيين(المفدال)
٧	٥,٥	الاتحاد الوطني
٦٨	٥٣,٤٢	المجموع

المصدر: (عكاشة، ٢٠٠٣، ص ٢٦٠-٢٦٢)، (جاد، ٢٠٠٣، ص ٣٦).

هناك إجماع في أوساط الساسة الإسرائيليين على أن هذه الحكومة غير مستقرة البتة. وجرت محاولات، من جانب شارون، لضم حزب "شاس" بنوابه الأحد عشر إلى هذه الحكومة. والتقدير السائد هو أن استقرار الحكومة بل واستمرارها في الحكم منوط بانضمام "شاس" إلى صفوفها. وفي حالة إخفاق هذه المحاولات واتضح عدم وجود نية لدى "شاس" للانضمام إلى الحكومة، مرة واحدة وأخيرة، فإن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية سيمسي احتمالاً أكثر ترجيحاً من أي وقت مضى. ويعزّز هذا التقدير، أكثر شيء، طبيعة تركيبة الحكومة، من جهة والتطورات الحاصلة داخل صفوف حزب "الليكود" نفسه والمتراكمة منذ إطلاق ما يعرف باسم "خطة الانفصال" أو "فك الارتباط"، من جهة أخرى. وحتى الآن شفّ هذان الأمران، فيما هو مرتبط بعمل الحكومة (مدار، ٢٠٠٥).

صحيح أن هناك حالياً ائتلافاً يضم كتل "الليكود" و"العمل" و"يهودت هتوراه"، لكن هذا الائتلاف لا يحوي عملياً أكثر من خمسين عضو كنيست. إذ

إضافة إلى "متمردى" الليكود" هناك عضوان من "الليكود" وعضوان من "يهودت هتوراه" "سيمتتان من الآن فصاعداً عن التصويت في كل ما يتصل بالقضايا الأساسية للحكومة. يضاف إلى ذلك أن حركة "يهودت هتوراه" انضمت بشكل مشروط للحكومة ولمدة ثلاثة شهور فقط، تريد من خلالها اختبار نوايا شارون، وإذا ما كان سيطبق بنود الاتفاق مع هذه الكتلة، وبشكل خاص في بندين مركزيين، الأول تحويل الميزانيات الضخمة من خزينة الدولة للمؤسسات الدينية والتعليمية التابعة لحزبي "ديغل هتوراه" و"أغودات يسرائيل"، اللذين يشكلان كتلة "يهودت هتوراه"، والثاني هو الإبقاء على استقلالية جهاز التعليم التابع لهذين الحزبين وعدم إخضاعه لجهاز التعليم الحكومي، بموجب "خطة دوفرات" للتغييرات الجذرية في جهاز التعليم، التي سيبدأ تنفيذها في مطلع العام المدرسي القادم (مدار، ٢٠٠٥). من ناحية أخرى تفاوتت تقديرات المعلقين الإسرائيليين في الشؤون الحزبية بشأن فرص التحاق حركة "شاس" الدينية الشرقية بالائتلاف الحكومي بعد الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة اريئيل شارون مع الزعيم السياسي للحركة النائب ايلي يشاي يوم ١٢/١/٢٠٠٥، واتفق في ختامه على عقد اجتماع ثانٍ، لكن ليس قبل أن يطرح شارون مطالب "شاس" الاقتصادية على وزير المالية بنيامين نتنياهو للنظر فيها (مدار، ٢٠٠٥).

وعلى رغم أن عناوين الصحف الإسرائيلية توالي بث الانطباع بأن حركة (شاس)، تتجه إلى الالتحاق بالحكومة، توقع معلقون عشرات جدية قد تحول دون ذلك، في مقدمها معارضة متوقعة لنتنياهو لخرق إطار الموازنة العامة وتعديلها لمد مؤسسات الحركة الاجتماعية والدينية بأكثر من مائتي مليون دولار يقول إنها ليست متوفرة، وقد يتطلب توفيرها المساس بموازنة وزارة الدفاع، هذا فضلاً عن إعلان يشاي أن الزعيم الروحي للحركة الحاخام عوفاديا يوسف لا يعتزم التراجع عن فتواه التي تعارض خطة "فك الارتباط" الأحادي الجانب عن قطاع غزة. وسارع أقطاب حزب "العمل" إلى الإعلان عن معارضتهم انضمام "شاس" في حال لم تلتزم مسبقاً بدعم خطة "فك الارتباط"، مذكّرين بأن الاتفاق الائتلافي مع شارون تضمن بنداً واضحاً بهذا الصدد. لكن يشاي أعلن أنه في حال انضمت الحركة إلى التوليفة

الحكومية فإنه سيشترب ذلك بمنح وزرائها حرية التصويت في كل ما يتعلق بخطة الانفصال (مدار، ٢٠٠٥).

في ٢٠٠٥/١/١٥ قرر حزب يهودوت هتوراه بعد موافقة القيادة الدينية الدخول في الائتلاف الحكومي الجديد لمدة ثلاثة أشهر. وتلقى الحزب مقابل انضمامه للائتلاف ٢٩٠ مليون شيكل، كما تلقى الحزب تأكيدات من الليكود بأنه لن يتم تطبيق الإصلاحات التي ينص عليها تقرير (دفران) الخاص بجهاز التعليم الديني، مقابل ذلك سيدعم الحزب قانون الإخلاء والتعويض للمستوطنين، وميزانية الدولة المقترحة للعام ٢٠٠٥، إضافة إلى دعمه للائتلاف الحكومي في كافة القضايا (المسلمي، ٢٠٠٦).

تعكس مطالب الأحزاب الدينية الحريدية السابقة، إلى أي مدى تساهم هذه الأحزاب في استقرار أو زعزعة الحكومات، فلم تكن هذه المرة الأولى التي تزعزع أو تسقط الأحزاب الدينية الحريدية الائتلاف القائم، فهذه الأحزاب الحريدية لا تفهم سوى لغة المصلحة، وهي بذلك تستخدم أسلوب المراوغة والتسويف إلى أقصى حد بلا ملل أو كلل، لتحقيق أكبر قدر ممكن من مطالبها الروحية والحزبية.

## المبحث الثاني: دور الأحزاب الدينية الراضية للصهيوية في الائتلافات الحكومية الممتدة من عام ٢٠٠٦-٢٠١٣.

شهدت هذه المرحلة إجراء ثلاث دورات انتخابية في أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٣ تشكل خلالها ثلاث حكومات ائتلافية. وقد شارك حزب يهودت هتوراه في حكومة واحدة وحزب شاس في حكومتين. وقد شهدت هذه المراحل تغير في ميزان القوى في الكنيست الإسرائيلي، حيث تراجع قوة حزب العمل الذي أصبح في المرتبة الرابعة في انتخابات عام ٢٠٠٩، وصعود حزب كديما، الذي حصل على المرتبة الأولى في انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، وحزب إسرائيل بيتنا الذي أصبح في انتخابات عام ٢٠٠٩ في المرتبة الثالثة بعد حزبي كاديما والليكود. كما شهدت انتخابات ٢٠١٣ مفاجأة بحصول حزب هناك مستقبل على ١٩ مقعداً، متفوق بذلك على الأحزاب الحريدية مجتمعة والتي حصلت على ١٨ مقعداً فقط.

وفيما يلي نعرض للائتلافات الحزبية التي شكلت الحكومة خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) في تشكيلها.

### أولاً: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست السابعة عشرة ٢٠٠٦-٢٠٠٩م.

جرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابعة عشرة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، متقدمة عن موعدها الأصلي بحوالي سبعة شهور، بعد انسحاب شارون من حزب الليكود وتأسيس حزب كاديما، وذلك بعد أن أعلن زعيم حزب العمل الجديد عمير بيرتس عن انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية واتجاهه إلى تبكير موعد الانتخابات العامة، حيث انفتحت الكتل البرلمانية على إجراء الانتخابات في مارس ٢٠٠٦ (شعبان، ٢٠١١، ص ٩١).

وقد جرت الانتخابات في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية متنوعة أثرت في مجملها في عملية حراك أصوات الناخبين الإسرائيليين مما أدى إلى أضعاف قوى حزبية كبيرة، وظهور قوى جديدة لم تكن موجودة على الساحة الحزبية الإسرائيلية من قبل، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب كاديما بالمرتبة الأولى بين الأحزاب المشاركة وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل الذي يتم فيها تأسيس حزب قبل الانتخابات ويفوز بالمرتبة الأولى فيها، كما شهدت هذه

الانتخابات اختفاء القوة الثالثة في الكنيست السابقة، وهي حركة شينوي وذلك بعد انشقاقها فكان إضعافاً لكلا الطرفين، وبالتالي إلى اختفائها وهو ما كان متوقعا، وما يمكن الإشارة إليه في هذه الانتخابات بوضوح هو ضعف نسبة التصويت، التي ألفت بظلالها على نتائج الانتخابات. حيث تراجعت نسبة التصويت في "إسرائيل" إلى أقل نسبة منذ قيام دولة "إسرائيل" لتصل إلى ٦٣,٢% (شعبان، ٢٠٠٦)؛ لقد كان التركيز في برامج الأحزاب الانتخابية، وفي تصريحات رؤسائها والمتحدثين فيها، تركيزاً منقطع النظير على "الهوية اليهودية" لدولة "إسرائيل"، سواء أكانت أحزابا علمانية أم دينية أم كليهما. وقد يفسر هذا بالشعور العام عندهم أن خطراً قادمًا يهدد هذه الصفة. فكان التركيز على يهودية الدولة في الحملة الانتخابية للكنيست الـ١٧ وفي هذه الفترة بالذات (إخبارية، ٢٠٠٦، ص٨:٩).

فالمطلوب دولة يهودية نقية خالية من الأغيار، حق المواطنة فيها فقط لليهودي، كيفما كان وأينما كان، دون اعتبار لأصحاب الأرض الحقيقيين من عرب ودروز ومسيحيين وغيرهم من الأغيار، فأى دولة ديمقراطية وأي دولة عصرية ومدنية هذه التي يدعيها الصهاينة، لذلك لا غلو عند وصف هذه الدولة بالدولة العنصرية. ولعل هذا ما يفسر المطالبة الإسرائيلية من المفاوضات الفلسطينية في السنوات الأخيرة "بالاعتراف بيهودية الدولة".

أما حزب شاس والذي كان برنامجه الانتخابي لانتخابات الكنيست السابعة عشرة ٢٠٠٦ أكثر تطرفاً وأصولية من أي برنامج سابق له، فقد جاء في برنامجه الانتخابي أنه "يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع تورا شعبي إسرائيل". كما يطمح الحزب إلى "تجميع الجاليات اليهودية من كل بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء "أرض إسرائيل". وتطلعنا خطوط الحزب على أنه يحترم الشواذ في المجتمع ويدعو إلى التسامح معهم، بحيث أن السلام يبدأ من الداخل، من خلال المحبة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وفي علاقة ندية مع أبناء الديانات الأخرى واحترام حقوقهم. وتضيف الخطوط بأن حزب "شاس" يسعى ويطمح إلى أن تعيش إسرائيل بسلام وأمن مع جيرانها الدول العربية استناداً إلى أركان أمنية

تهدف إلى الحفاظ على كل نفس في شعب إسرائيل (شلت، ٢٠٠٩، ص ٨٧:٨٨).

إضافة إلى ذلك فإن حزب "شاس" يشجّع تطوير كل أطراف أرض إسرائيل: يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، النقب والجليل. لهذا يرى الحزب لزاماً عليه أن يرفع المسائل التالية: "الاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع قرارات الكنيسة والحكومة؛ وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكان الأطراف".

ولا بدّ أن يلاحظ من هذا كلّه المدّ اليميني الذي طال حزب "شاس". فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما لا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراي الدولة، وإنما يرى بهم أقليات دينية يتوجب التسامح معها. كذلك فقد ربط السلام مع الدول العربية بشرط يستحيل تطبيقه ألا وهو أن هذا السلام مرهون بعدم قتل أي يهودي. ويلاحظ بأن هذا الشرط يتعدّى من الفتوى التي أطلقها عوفاديا يوسف في عام ١٩٧٨، وعاد ونشرها لاحقاً واشتهرت باسم فتوى "الأرض مقابل السلام"، والتي طالما تغنى بها اليسار الإسرائيلي من دون قراءتها. ولكن هذه الفتوى ترهن هذا السلام، بداية، بالأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي، وثانياً، بعدم قدرة إسرائيل على مواجهة العالم، ولكن في حال حصول قوة كهذه لإسرائيل أو للشعب اليهودي فإنه يتوجب على الدولة "قتل كل نفس غير يهودية وهدم أنصابها ومعابدها ودفعها للخروج من حدود أرض إسرائيل" (مقاتل، ٢٠١١)؛ لكن حزب "شاس" يعمل في ثلاث جهات في توجّهاته وخطابه السياسي الديني والاجتماعي. فهو يتوجّه إلى العلمانيين والتقليديين من الشرقيين والفقراء والطبقة الدنيا في المجتمع الإسرائيلي عبر خطاب اجتماعي-اقتصادي يقول بوجود تحقيق مكاسب رفاه اجتماعي للطبقات الدنيا في المجتمع. كما أنه يتوجّه إلى الشريحة المتديّنة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال خطاب "عودة الماضي التليد"، أي إعادة المكانة المرموقة للشريعة اليهودية بحيث تعود إلى سابق عهدها كالحاكم الفصل في أمور الدنيا والدين. وأخيراً، فهو يتوجّه إلى الشريحة اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة إلى الشرقيين منهم (شلت، ٢٠٠٩، ص ٨٧:٨٨).

وقد أسفرت الانتخابات وربما لأول مرة في تاريخ إسرائيل على عدم وجود حزب كبير يستطيع، مع تحالفات حزبية أن يشكل الحكومة الائتلافية، فقد خرجت عدة أحزاب قوية، ولا يملك رئيس الوزراء قوة تأثير كبيرة على اتخاذ القرار وإنما يكون بيد اثنين أو ثلاثة من رؤساء الأحزاب الأخرى. يقول بروفيسور أمنون روبنشتاين: "لقد نتج عن هذه الانتخابات أكثر كنيست مقسمة في تاريخ إسرائيل" (مقاتل، ٢٠١١).

### جدول رقم (١٠)

نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشرة: ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦  
يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ آذار ٢٠٠٦ - الأصوات الصالحة: ٥,٠١٤,٦٢٢ -  
نسبة الحسم ٢,٧٤٢ (٢%) - عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست:  
٢٤,٦١٩

عدد المقاعد	الأصوات %	عدد الأصوات الصالحة	اسم القائمة أو الحزب
٢٩(٢٩+)	٢٢,٠	٦٩٠,٩٠١	كاديفا
١٩(صفر)	١٥,١	٤٧٢,٣٦٦	هعفوداه - ميماد
١٢(١+)	٩,٥	٢٩٩,٠٥٤	شاس
١٢(٢٦-)	٩,٠	٢٨١,٩٩٦	الليكود (التكتل)
١١(٩+)	٩,٠	٢٨١,٨٨٠	يسرائيل بيتنا
٩(٤-)	٧,١	٢٢٤,٠٨٣	هنحود هلنومي (الاتحاد الوطني) - المفدال
٧(٧+)	٥,٩	١٨٥,٧٥٩	جيل (المتقاعدون)
٦(١+)	٤,٧	١٤٧,٠٩١	يهود هتوراه
٥(١-)	٣,٨	١١٨,٣٠٢	ميرتس
٤(٢+)	٣,٠	٩٤,٧٨٦	القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير
٣(صفر)	٢,٧	٨٦,٠٩٢	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
٣(صفر)	٢,٣	٧٢,٠٦٦	التجمع الوطني الديمقراطي

المصدر: (الكنيست، ٢٠١١)، (مقاتل، ٢٠١١).

لقد حافظت الأحزاب الدينية الراضية للصهيونية (الحريدية) كما هو واضح من الجدول أعلاه على مقاعدها في الكنيست الحالية الانتخابات السابعة عشرة ٢٠٠٦، مع زيادة مقعد واحد لشاس عن انتخابات الكنيست السابقة السادسة عشرة ٢٠٠٣، فقد حصل شاس على ١٢ مقعداً في الانتخابات الحالية ٢٠٠٦، مقابل ١١ مقعداً في الانتخابات السادسة عشر ٢٠٠٣، كما حافظ حزب يهودوت هتوراه في الانتخابات الحالية ٢٠٠٦، على نفس عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة ٢٠٠٣.

### جدول رقم (١١)

تشكيل الحكومة الإسرائيلية قبل التعديل الوزاري، مايو ٢٠٠٦  
الائتلاف الحكومي الحادي والثلاثين ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦ - ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
كاديما	٢٢,٠	٢٩	١٤
العمل - ميماد	١٥,١	١٩	٨
شاس	٩,٥	١٢	٥
المتقاعدون	٥,٩	٧	٢
المجموع	٥٢,٥	٦٧	٢٩

المصدر: (مقاتل، ٢٠١١).

كما هو واضح من الجدول وبناء على اتفاقيات ثنائية بين حزبي كاديما وشاس فقد شاركت شاس في الائتلاف الحكومي الحادي والثلاثين الذي شكله حزب كاديما برئاسة يهود أولمرت، حيث حصلت شاس بناءً على الاتفاق على خمس وزارات، الياهو يشاي نائب رئيس الوزراء وعضو المجلس الوزاري المصغر ووزيراً للصناعة والتجارة، ارئيل اتياس وزيراً للاتصالات ومشولام نهاري وزير بلا وزارة، إلى جانب وزارة الأديان والداخلية (السعدي، ٢٠٠٩، ص ١٠٦: ١٢٠). كما حصلت شاس بناءً على الاتفاق أيضاً على مخصصات للعائلات كبيرة العدد وزيادة دعم المعاهد الدينية (شعبان، ٢٠١١).

لعل هذه المرة الأولى الذي يحصل فيها حزب ديني حريدي على خمسة وزراء في الحكومة، والأهم من ذلك حصول شاس على نائب رئيس الوزراء وعضو المجلس الوزاري المصغر؛ الأمر الذي يؤهلها للاطلاع على كافة قرارات السياسة الخارجية والأمنية، بل أنها أصبحت مشاركة في صناعة القرارات الخارجية والأمنية بشكل مباشر، وهذا يبين مدى الدور الذي تلعبه شاس في الائتلافات الحكومية والنظام السياسي من جهة والحياة السياسية من جهة أخرى. وهذا بدوره أيضا يؤهلها إلى ممارسة الحكم في المستقبل في حال حصلت على أغلبية في الكنيست.

### **ثانياً: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الثامنة عشرة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.**

أجريت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة مباشرة بعد الحرب على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكانت أول انتخابات بعد حرب لبنان الثانية التي وقعت في صيف سنة ٢٠٠٦. هاتان الحربان، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية الأخرى والتطورات داخل المجتمع الإسرائيلي، تعتبر السبب المباشر لتدجيح الأجندة الأمنية لانتخابات ٢٠٠٩، والتي عززت بدورها لدى الناخب الإسرائيلي الدافع نحو التوجه اليميني المتطرف (روحانا، ٢٠١٠، ص ٨٨)، (شلحت، ٢٠٠٩، ص ٨٦). وقد جاءت برامج الأحزاب منسجمة مع هذه الميول فقد تحدثت جميعها عن مكافحة الإرهاب والعنف بصورة حازمة، من أجل ضمان أمن إسرائيل ومواطنيها. أما الأحزاب الدينية فقد جاءت برامجها أكثر تطرفاً وتشدداً، فهي تقبل من حيث المبدأ بالسلام ولكن السلام الذي يضمن أمن دولة إسرائيل الممتدة من نهر الأردن حتى البحر المتوسط، وأنه لا وجود لدولة فلسطينية في هذه المنطقة، أما الدولة الفلسطينية فيجب أن تقام على أرض الأردن الذي يشكل الفلسطينيون نحو ٧٥% من سكانه، هذا إلى جانب تعزيز الاستيطان، فقد جاء في برنامج حركة شاس: مواصلة الاستيطان في יהودا والسامرة بناءً على قرارات الكنيست والحكومة (صراص، ٢٠٠٩، ص ١٥٠-١٦٧).

من الواضح أن هذه الانتخابات لا تدور على أجندة اقتصادية/ اجتماعية، وإنما على أجندة أمنية/ سياسية بحتة، وهو واقع تعززته برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية الرئيسية، كما تعززته الدعاية الانتخابية بصورة عامة.

أجريت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة في ١٠/٢/٢٠٠٩، وكانت نتيجتها هزيمة ساحقة لمعسكر اليسار - الوسط اليهودي، الذي حصل على مجرد ٤٤ مقعداً في الكنيست الثامنة عشرة، إذ حصل حزب العمل على مجرد ١٣ مقعداً، بينما حصل ميرتس على ثلاثة مقاعد فقط، متحولاً بذلك إلى أصغر حزب في الوسط اليهودي، في مقابل ٦٥ مقعداً حصل عليها معسكر اليمين القومي - الديني. وقد تمخضت هذه الانتخابات عن مأزق كبير نتيجة التعادل بين الحزبين الرئيسيين في إسرائيل - الحزب الوسطي اليميني كاديما الذي حصل على ٢٨ مقعداً من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، وحزب الليكود اليميني الذي حصل على ٢٧ مقعداً، ومجموعة من الأحزاب الصغيرة، وغاب عنها الحزب الكبير القادر على إضفاء نوع من الاستقرار على الحكم وعلى اتخاذ قرارات حاسمة (خليفة، ٢٠١١، ص ١٩٠)، (يفتاحيل، ٢٠٠٩، ص ١٦٩).

## جدول رقم (١٢)

نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة: ٢٤ شباط/ فيراير ٢٠٠٩  
الأصوات الصالحة: ٥,٢٧٨,٩٨٥، نسبة الحسم ٦٧,٤٧٠ (%٢)، عدد  
الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: ٢٧,٢٤٦

عدد المقاعد	الأصوات %	عدد الأصوات الصالحة	اسم القائمة أو الحزب
٢٨(-١)	٢٢,٥	٧٥٨,٠٣٢	كاديما
٢٧(+١٥)	٢١,٦	٧٢٩,٠٥٤	الليكود (التكتل)
١٥(+٤)	١١,٧	٣٩٤,٥٧٧	إسرائيل بيتنا
١٣(-٦)	٩,٩	٣٣٤,٩٠٠	العمل
١١(-١)	٨,٥	٢٨٦,٣٠٠	شاس
٥(+١)	٤,٤	١٤٧,٩٥٤	يهود التوراة والسبت أعودات إسرائيل - ديغل هتوراة
٤(+صفر)	٣,٤	١١٣,٩٥٤	القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير
٤(+صفر)	٣,٣	١١٢,٥٧٠	الاتحاد الوطني (إيحد لثومي)
٤(+١)	٣,٣	١١٢,١٣٠	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
٣(-٢)	٣,٠	٩٩,٦١١	الحركة الجديدة - ميرتس
٣(-٢)	٢,٩	٩٦,٧٦٥	البيت اليهودي - المفدال الجديد
٣(+صفر)	٢,٥	٨٣,٧٣٩	التجمع الوطني الديمقراطي

المصدر: (الكنيست، ٢٠١١).

أبرزت نتائج الانتخابات أمرين هما: استمرار قوة الأصل الإثني والطبقة الاجتماعية، وتنامي الاتجاه القومي. وتحمل الأحزاب الدينية جميعها، طابعاً إثنياً قوياً، ومع أن تمثيلها انخفض ٨% فإنها تظل تشكل كتل قوي رئيسياً يضم ٢٥ عضو كنيست ملتزمين سياسة تتمحور حول الهوية الإثنية. ويضم هذا المعسكر حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين بشكل صريح، وأحزاباً أشكنازية (يهود أوروبيين) مثل الحزب الديني المتطرف يهدوت هتوراه (يهودية التوراة)، وحزب هيبث

يهودي (البيت اليهودي)، والى حد كبير أيضا حزب هليثومي (الاتحاد القومي) (يفتاحيل، ٢٠٠٩، ص ١٧٢:١٧٣). بناءً على توصية أغلبية الكتل النيابية اليهودية كلف رئيس الدولة (شمعون بيرس) رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، تأليف الحكومة، فأنجز هذه المهمة في أواخر آذار/ مارس، وحازت ثقة الكنيست في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩. وقد شمل الائتلاف الأحزاب والقوائم التالية:

### جدول رقم (١٣)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثاني والثلاثين: ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	عدد الوزراء
الليكود	٢٧	٢١,٦	١٥
يسرائيل بيتينو	١٥	١١,٧	٥
حزب العمل	١٣	٩,٩	٥
حزب شاس	١١	٨,٥	٤
حزب المتدينين "يهودت هتوراه"	٥	٤,٤	-
البيت اليهودي - المفدال الجديد	٣	٢,٩	١
<b>المجموع</b>	<b>٧٤</b>	<b>٦٥,٠</b>	<b>٣٠</b>

المصدر: (السعدي، ٢٠٠٩، ص ١١٢-١٢٠).

عززت نتائج الانتخابات قدرة الأحزاب الصغيرة على الابتزاز السياسي والمالي وفرض رؤاها السياسية ومطالبها المصلحية على الحزب الحاكم، وقد كان للأحزاب الدينية الراضة للصهيونية (الحريدية) الدور الأعظم في عملية الابتزاز (خليفة، ٢٠١١، ص ١٩٠)، فقد حصلت شاس في الحكومة بناءً على اتفاق ثنائي بين شاس وحزب الليكود على أربعة وزارات، ايلي يشاي نائب لرئيس الوزراء

ووزيراً للداخلية، اريئيل اتياس وزير البناء والإسكان، يعقوب مرجي وزير الأديان، ومشولام نهاري وزير بلا وزارة، إلى جانب حصول شاس على نائب وزير المالية اسحق كوهن الداخلية، الأديان، البناء والإسكان، ووزير دون وزارة ومنصب نائب وزير آخر، ولجنة الداخلية وجودة البيئة في الكنيست، وحسب الاتفاق، مخصصات الأولاد ستزداد ب ١,٤ مليار شيكل في السنوات الثلاث القادمة. كل عائلة ستحصل على علاوة ٩٣ شيكلاً في الشهر للولد الثاني، الثالث والرابع- ضعف المبلغ الذي أبدى كديماً لتقديمه قبل بضعة أشهر، كما اتفق على منح ميزانيات للمدارس والمؤسسات الدينية، في السنتين القريبتين بكلفة مليار شيكل، ٧٥٠ مليون شيكل منها ستكون في أساس ميزانية الدولة ولا تحتاج إلى مصادقة مجدداً في أي اتفاق ائتلافي. إضافة إلى ذلك، سيتم في مجال السكن وضع خطة لزيادة عرض الأراضي المدنية بأسعار مخفضة للوسط الأصيلي، مع التشديد على الأزواج الشابة، ستواصل مؤسسات التعليم الأصيلي تلقي الميزانيات الحكومية، وستعمل الحكومة على تمويل مؤسسات التعليم الأصيلي غير الرسمية. من ناحية أخرى سيخصص مبلغ وقدره ٥٠ مليون شيكل أخرى إلى ترميم دور العبادة والكنس في أثناء السنة القادمة. وأدخل حزب الليكود بنداً آخر في الاتفاق الائتلافي مع حركة شاس يؤيد منع حصول عائلات بدوية ومرتدينة يهودية منطرفة على مخصصات أطفال. وهكذا تكون كلفة إجمالي المطالب لحركة شاس ٢,٥ مليار شيكل. كما وقع بنيامين نتنياهو اتفاقاً ائتالياً مع حزب "يهودت هتوراه" الحريدي وذلك ليكون شريكاً خامساً في حكومة نتنياهو التي أدت اليمين الدستورية، فقد تم توقيع الاتفاق بعد التغلب على اختلافات اللحظة الأخيرة. ولم يحصل "يهودت هتوراه" على أية حقائب وإنما فقط على منصب نائب وزير بوزارة الصحة ورئاسة اللجنة المالية في الكنيست. وامتنع نتنياهو عن تعيين وزير للصحة حيث سيقوم نائب وزير "يهودت هتوراه" بتصريف أمور الوزارة (السعدي، ٢٠٠٩، ص ١٠٦-١٢٠). وقد نجح نتنياهو بذلك في تأليف حكومة موسعة، يمينية الطابع، وقابلة للحياة، وتتسم بتناغم سياسي. وبعد مرور عامين تقريباً على الانتخابات البرلمانية، لم تشهد الحلبة السياسية أزمت حقيقية تهدد استقرار حكومة نتنياهو أو استمرارها. كما أن التناقضات التي تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، أي بين حزب شاس ويسرائيل بيتتو، لم تصل إلى درجة

تهديد استقرار الحكومة، وذلك بسبب إدراكهم أن الانسحاب من الحكومة لن يسقطها، وإنما سيفتح الباب أمام حزب كاديفا لدخول الائتلاف، وكذلك بسبب نجاح نتياهو وقيادة إسرائيل بيتينو وشاس، في جسر الهوة والتناقضات بواسطة حلول وسط ترضي الأطراف كافة (شحادة، ٢٠١١، ص ١١٩:١٢٠).

شاركت الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية) في الائتلاف الحاكم، ولعبت دورا كبيرا ومميزا في هذا الائتلاف، وقد استطاعت أن الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية) ممارسة أعلى درجات الابتزاز والمساومة وأن تحقق معظم مطالبها، فإلى جانب مشاركتها بقوة في الحكومة وحصولها على وزارات مهمة مثل الداخلية والأديان وغيرها، حصلت الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية) على زيادة ضخمة في المخصصات المالية، في مجالات التعليم والإسكان والزواج وغيرها، هذا إلى جانب المحافظة على استمرارية الاتفاقيات مع الائتلافات السابقة. ومن جهة أخرى عززت الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية)، من ممارسة دورها في الحياة السياسية، وذلك من خلال تواجدها في مجلس الوزراء المصغر الكابنيت الذي يلعب دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

### ثالثا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست التاسعة عشرة في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣

أظهرت نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة التي جرت يوم الثلاثاء ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، أن أحزاب اليمين الحاكم، فاز بأغلبية طفيفة، وحصل على ٦١ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، مقابل ٥٩ مقعدا لليسر والوسط والعرب (الجزيرة نت، ٢٠١٣).

والواضح من نتائج الانتخابات أن الأحزاب الدينية الحريدية، قد كسبت مقعدين، إلا أن حصول حزب هناك مستقبلي على تسعة عشر مقعدا، والذي يناصرها العداء رافعا شعار ما يسمى بـ"توزيع العباء" حيث يتضمن البرنامج "تجنيد كل من يبلغ ١٨ عاما، بما في ذلك العرب

والحريديين، ويقوم الجيش بتحديد مكان خدمتهم". هذا الأمر جعل الأحزاب الحريدية أكثر قلقا.

بسبب هذا القلق من الصعود السياسي لحزب "يش عتيد" (هناك مستقبل)، فإن الأحزاب اليهودية الحريدية بدأت بخطوات عينية تمهيدا لبدء المفاوضات الائتلافية، حيث جرت اتصالات مكثفة بين "شاس" وبين "يهودت هتوراه" لتشكيل كتلة واحدة مؤلفة من ١٨ عضو كنيسيت لخوض المفاوضات الائتلافية. ونقلت عن موشي غفني، أحد قادة "يهودت هتوراه"، قوله إنه سيعرض على "شاس" اقتراح تشكيل طاقم مشترك يضم ممثلين عن الطرفين، مشيرا إلى أن الجمهور الذي منح ١٩ مقعدا ليثير لبيد قد منح الحريديين ١٨ مقعدا. وبحسبه فإن الكتلتين ستكونان سوية في الأمور المبدئية التي وصفها بالمتطابقة. مضيفا أنه سيعرض عما قريب طاقم مشترك للطرفين. ونقل عن المرشح الثاني في "شاس"، أرييه درعي، أقوال مماثلة، حيث اقتبس الراف عوفاديا يوسف بالتوجه سوية في كل ما يخص أبناء المدارس الدينية، وأنه من الممكن التنسيق سوية بشأن قضايا أخرى، مثل ميزانيات المدارس الدينية والتقليصات المرتقبة. واعتبر غفني، في رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، أن "يهودت هتوراه" و"شاس" هي أحزاب "مستقرة"، في حين لا يعرف أحد ماذا سيكون مصير "يش عتيد"، مشيرا إلى أن نتانياهو يعرف ذلك. وقال غفني إن هناك خطوطا حمراء للدخول في الائتلاف الحكومي، ولم ينف إمكانية المشاركة في الائتلاف إلى جانب "يش عتيد". أما بشأن تجنيد الحريديين، فقال إنه يعارض ذلك مبدئيا، ولكنه لن يجري مفاوضات بهذا الشأن في وسائل الإعلام، وإنما سيتم الحديث عن ذلك مع نتانياهو. وبحسبه فإن "المساواة في تحمل العبء تشمل دراسة التوراه أيضا" (موقع عرب ٤٨، ٢٠١٣).

#### جدول رقم (١٤)

نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة: ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣

بلغت نسبة التصويت ٦٧,٧٩%، أي ٣,٨٣٤,١٣٦، عدد أصحاب حق الاقتراع ٥,٦٥٦,١٣٣. عدد الأصوات الصالحة ٣,٥٢٣,٧٠٢. بلغت نسبة الحسم ٧٥٥٦٠ صوتاً.

عدد المقاعد	اسم القائمة أو الحزب
٣١ (١١-)	الليكود بيتنا
١٩ (١٩+)	هناك مستقبل
١٥ (٢+)	العمل
١٢ (٩+)	البيت اليهودي
١١ (٠+)	شاس
٧ (٢+)	يهود هتורה
٦ (٠+)	هنتوعاه (الحركة)
٦ (٣-)	ميرتس
٤	القائمة العربية الموحدة
٤	حداش
٣	التجمع
٢ (٢٦-)	كادима

صادقت الهيئة العامة للكنيست على الحكومة الإسرائيلية المكونة من ٢٢ وزيراً، في ١٨ مارس ٢٠١٣، بأغلبية ٦٨ نائباً يشكلون الائتلاف، ومعارضة ٤٨ نائباً (موقع: ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي، ٢٠١٣).

### جدول رقم (١٥)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثالث والثلاثين: ١٨ مارس ٢٠١٣.

عدد الوزراء	عدد المقاعد	الحزب أو القائمة
١+٧	٢٠	الليكود
٤	١١	يسرائيل بيتينو
٥	١٩	بيش عتيد (هناك مستقبل)
٣	١٢	البيت اليهودي- المبدال الجديد
٢	٦	هنتوعاه (الحركة)
٢٢	٦٨	المجموع

كما هو واضح من الجدول فان الأحزاب الدينية الحريدية، ليست مشاركة في الائتلاف الحكومي، الذي يرفض حزب هناك مستقبل مشاركتها في حكومة يشارك فيها، بل أن برنامج هذه الحكومة يقوم على إقصاء الأحزاب الدينية الحريدية، والاتفاق ضمن برنامج الحكومة الائتلافي على مساواتها مع كافة شرائح الشعب خاصة في التجنيد والتعليم تحت شعار تحمل العبء.

وخلال قراءة نتيا هو أسماء وزراء حكومته، خرج أعضاء الكنيست من كتلة "يهדות هتوراة" من قاعة الكنيست بشكل تظاهري وهتقوا بأن "اليهودي لا يطرد اليهودي"، وذلك احتجاجا على رفض حزبي لبيد وبينيت ضم الحريديم إلى الحكومة وموافقة نتيا هو على طلبهما. ومزق عضو الكنيست موشيه غافني، من حزب "يهדות هتوراة"، الاتفاقيات الائتلافية خلال خطابه على منصة الكنيست، وقال إن "هذه الاتفاقيات الائتلافية هي الكتاب الأبيض ضد الجمهور الحريدي، وهي تلحق الأذى بدارسي التوراة".

وتظهر الخطوط العريضة لسياسة حكومة نتيا هو الجديدة من خلال الاتفاقيات الائتلافية. ويتبين أنها تركز على الشؤون الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية،

وفيما يلي أهم القضايا التي ستتعامَل معها هذه الحكومة فيما يخص الأحزاب الدينية الحريدية (موقع مدار، ٢٠١٣):

### **المساواة في تحمل العبء: خدمة عسكرية ومدنية للجميع وبشكل تدريجي.**

كان هذا البند مركزياً خلال الحملة الانتخابية، تحت مسمى "المساواة في تحمل العبء". وقد احتل مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين "الليكوود بيتتا" و"يوجد مستقبل". ويقضي هذا البند بتجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح. وطبقاً لذلك يتعين على لجنة وزارية برئاسة مندوب عن "يوجد مستقبل" أن تقدم خلال ٤٥ يوماً منذ تنصيب الحكومة مشروع قانون بهذا الخصوص. ويحتل هذا الموضوع أولوية، وحتى قبل إقرار الميزانية العامة.

ويتوقع أن تنص مبادئ هذا القانون على واجب أي مواطن بلغ الثامنة عشرة أن يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية، وزيادة عدد الحريديم الذي يؤدي هذه الخدمة، وفرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة، وتقليص مدة الخدمة العسكرية لجميع الجنود النظاميين إلى سنتين، وزيادة عدد العرب في الخدمة المدنية.

وستبدأ الفترة الانتقالية لتطبيق هذا القانون في ١ آب المقبل وتنتهي في ١ آب العام ٢٠١٧، بحيث تكون غايات التجنيد لكل عام محددة، وهي تجنيد ٢٠٠٠ حريدي للجيش و ١٣٠٠ للخدمة المدنية خلال العام ٢٠١٣ الحالي، وتجنيد ٣٨٠٠ حريدي للخدمة العسكرية والمدنية خلال العام ٢٠١٤، وتجنيد ٤٥٠٠ حريدي في العام ٢٠١٥، و ٥٦٠٠ في العام ٢٠١٦.

### **التعليم: إدخال المواضيع الدراسية الأساسية إلى جهاز التعليم الحريدي**

ويتوقع أن يعمل الحاخام شاي بيرون، وزير التعليم عن حزب هناك مستقبل، خلال الشهور الستة المقبلة، بموجب الاتفاق الائتلافي، على بلورة خطة لتدريس المواضيع الأساسية، مثل الرياضيات واللغة الانكليزية، وأن يكون ذلك ملزماً لجميع المدارس الابتدائية. وهذه الخطة موجهة بالأساس للمدارس الحكومية الحريدية، التي

لا تدرس فيها مواضيع كهذه. وينص الاتفاق الائتلافي على بدء تنفيذ هذه الخطة في غضون عامين.

والجانب الآخر للاتفاق الائتلافي في هذا السياق، هو إلغاء المقياس الذي يسمح بدعم مالي حكومي لمؤسسات توراتية لتلميذ لا يحمل الجنسية الإسرائيلية أو أنه ليس مقيماً دائماً في إسرائيل. ويهدف هذا التعديل إلى منع حريديم من خارج إسرائيل، وليسوا مواطنين فيها، من الدراسة في معاهد دينية يهودية والحصول على تمويل من الدولة لقاء دراستهم في إسرائيل.

تعتبر الأحزاب الدينية الخاسر الأكبر في الانتخابات التاسعة عشر، وفي الائتلاف الحكومي الثالث والثلاثون، بعد إقصائها من المشهد السياسي، وعدم إشراكها في الحكومة، حيث خسرت هذه الأحزاب الامتيازات المالية التي كانت تحصل عليها في الائتلافات السابقة، بالإضافة إلى أن الائتلاف الحالي اتفق على ضرورة تجنيد عدد من الحريديم، وهذا يعتبر بدوره تأكيد على قرار المحكمة العليا في شهر آب ٢٠١٢ بإلغاء قانون طال الذي ينص على عدم تجنيد الحريديم في الخدمة العسكرية، وسن قانون جديد تحت مسمى "المساواة في العبء". المساواة في العبء تعني إلزام كل مواطني إسرائيل بالخدمة العسكرية أو المدنية، إضافة إلى إدخال مادتي الرياضيات والانجليزي إلى منهج تعليم مدارس الحريديم.

### الخلاصة:

تعتبر الأحزاب الدينية الحريدية أحزاب برغماتية، فقد مارست أعلى درجات الديماغوجية والابتزاز السياسي خلال المراحل السابقة، وقد حصلت على امتيازات وإنجازات فاقت قوتها البرلمانية، فقد حصلت على زيادة مواردها المالية أضعاف مضاعفة لما كانت عليه سابقاً، كما حصلت على إعفاءات من الجيش، واستمرار التعليم الديني الخاص مع زيادة النفقات، كما حصلت على وزارات مهمة ومواقع متقدمة مثل نائب رئيس وزراء، ووزير في مجلس الوزراء المصغر (الكابينت). إلا أن ما حصل في الانتخابات الأخيرة تكاد للمراقبين وكأنها خسرت كل شيء بعد إلغاء قانون طال، وسحب بعض الامتيازات التي حصلت عليها طوال الفترة

الماضية، لكن هذه الأحزاب سرعان ما تستعيد عافيتها، وتستخدم ديمagogيتها وبرغماتيتها في إعادة هذه الامتيازات وتحسينها، كما حدث في انتخابات ٢٠٠٣، عندما أقصاهم شارون من المشهد السياسي وألغى قانون طال، فقد عادت هذه الأحزاب بقوة اكبر، لان هذه الأحزاب تعتمد في الأساس على جمهور ثابت ورسين، أما حزب هناك مستقبل فهو طفرة في الحياة السياسية قد يندثر إذا لم يحقق أي من برامجها، كما حصل مع حزب شينوي الذي حصل على ١٥ مقعدا وشارك شارون في الائتلاف الحكومي الثلاثين وعملية إقصاء الأحزاب الحريدية، لكنه انتهى في الانتخابات التالية وعادت الأحزاب الحريدية أكثر قوة وصلابة.

### ملاحظات عامة على مشاركة الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية) في الحكومات الإسرائيلية.

- شاركت الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية)، (أغودات إسرائيل، وديغل هتورا ويهدوت هتورا وحركة شاس)، جل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، باستثناء الحكومة الانتقالية السادسة والعشرين التي شكلها بيريز بعد مقتل رابين لحين الانتخابات، والائتلاف الحكومي الثلاثين الذي شكله شارون الذي قصد استبعاد الحريديم لتغيير أوضاعهم وعدم الخضوع لابتزازاتهم، مما أكد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار السياسي وإسهامها فيه بصورة أو أخرى، مما ساعدها بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

- كانت مشاركة الأحزاب الدينية الحريدية في الحكومات المختلفة من خلال توليها بعض الوزارات التي تبدو هامشية والتي لها علاقة بالتنشئة الثقافية والدين والشؤون الاجتماعية وكذلك المؤسسات التعليمية. لكن هذا الأمر هياً لها الفرصة للسيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومكنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، والذي قلب ميزان القوى السياسية لصالحها في المدى الطويل.

- استفادت الأحزاب الدينية الرفضة للصهيونية (الحريدية) من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، وقد استغلت الأحزاب الدينية الحريدية هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات.

• أبدت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) درجة من الانفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمينية التي شاركت فيها، مما يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها مما يتناقض مع مواقفها الدينية المتشددة.

• ظهر اتجاه واضح لدى الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) نحو اليمين وتأييد الائتلاف مع الحكومات اليمينية بقيادة الليكود وتأييد انتخاب رئيس للوزراء نتتياهو وشارون على حساب حكومات العمل. وذلك رغبة في التخلص والانتقام من التمييز ضد السفارديم الذي مارسته القوى العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، ورفض التوجهات اليسارية لحزب العمل وتحالفه مع القوى العلمانية، فهم يرون بأن حزب الليكود أكثر تعاطفاً مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الامتيازات التي قدمها اليمين المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة القانون اليهودي. (الشرعة، بركات، ٢٠٠٦، ص ٢٧٢:٢٧٣).

## المراجع:

## الكتب والمجلات:

١. جاد، عماد: (تحرير)، وآخرون، "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ الأمن أولاً"، ط١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).
٢. جبريل، محمد: "دولة إسرائيل والشريعة اليهودية"، ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر).
٣. منصور، جوني،: "معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية"، ط١، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠٠٩).
٤. حيدر، عزيز: "التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل"، دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية، ط١، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، آب ٢٠٠٥).
٥. الزرو، صلاح: "المتدينون في المجتمع الإسرائيلي"، ط١، (الخليل: رابطة الجامعيين مركز الأبحاث، ١٩٩٠).
٦. سالم، محمد: "الديمقراطية المزعومة في إسرائيل"، ط١، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢).
٧. الشامي، رشاد: "إشكالية الهوية في إسرائيل"، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢٤)، ط١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ربيع الأول ١٤١٨هـ، أغسطس ١٩٩٧).
٨. "القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة"، ط١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).
٩. ماضي، عبد الفتاح محمد: "الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م).

١٠. إمارة، محمد: "المشهد السياسي والحزبي"، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥: المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٤، اسعد غانم (تحرير)، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥).
١١. اغبارية، مسعود: "الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار ٢٠٠٦: التطورات والنتائج والأبعاد"، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة (السادسة)، العدد ٢٢، ٢٠٠٦.
١٢. الحافي، عامر: "الأحزاب السياسية في إسرائيل - الأحزاب الدينية الحريدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان ١٩: ٢٠، ربيع ٢٠٠٢.
١٣. خليفة، احمد: "الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.
١٤. روحانا، نديم: وآخرون، "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩: تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٢)، ربيع ٢٠١٠.
١٥. الشريعة، محمد، و بركات، نظام: "الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية في إسرائيل"، مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢٢، العدد ١، الأردن، جامعة اليرموك، آذار ٢٠٠٦.
١٦. شعبان، خالد، إعداد: "حركة شاس: اتحاد الشرقيين - حراس التوراة"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ١، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني - مكتب الرئيس، أكتوبر ١٩٩٧.
١٧. شعبان، خالد: "التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل (١٩٩٩ - ٢٠١٠)"، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد العاشر، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر ٢٠١١.
١٨. شلحت، أنطوان: "ليست مجردة من (الرصاص المسبوك): عن الانتخابات الإسرائيلية العامة ٢٠٠٩"، مجلة سياسات، العدد (٧)، رام الله: معهد السياسات العامة، شتاء ٢٠٠٩.
١٩. صراص، سمير: "انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٧)، شتاء ٢٠٠٩.

٢٠. عايد، خالد: "انتخابات الكنيست السادس عشر ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٥٣)، شتاء ٢٠٠٣.
٢١. عايد، خالد: ترجمة وإعداد، "حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية"، وثائق التأليف ٢٠٠١/٣/٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤٧)، صيف ٢٠٠١.
٢٢. عكاشة، زهير: "انتخابات العام ٢٠٠٣ الإسرائيلية: انتصار لليمين المعتدل وللوسط العلماني"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة- العدد ٢٩، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، يناير- يونيو ٢٠٠٣.
٢٣. عكاشة، سعيد: "فاعلية الكنيست في مواجهة الحكومة: الوقائع والنتائج"، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد (١٤٤)، القاهرة: الأهرام، ابريل ٢٠٠١.
٢٤. غانم، اسعد: "شروخ في الهوية الإسرائيلية: عن انتخابات شباط ٢٠٠١ في إسرائيل"، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة الأولى، العدد (الثاني)، ربيع ٢٠٠١.
٢٥. فارشفسكي، ميخائيل: "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣: خيارات الناخب وحسابات شارون"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٥٤)، ربيع ٢٠٠٣.
٢٦. يفتاحيل، اورون: "التصويت لسياسة الفصل العنصري (ديمقراطيا)"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٧)، شتاء ٢٠٠٩.
٢٧. عكاشة، زهير، (ترجمة)، "انتخابات العام ٢٠٠٣ الإسرائيلية انتصار لليمين المعتدل وللوسط العلماني"، تحليل سياسي منقول عن مجلة Middle East Affairs Review International، المجلد السابع، العدد الأول، آذار/مارس 2003.
٢٨. جبور، سمير: (إعداد)، "انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، ط١، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥).

٢٩. حمدي، إيمان: "الانتخابات الإسرائيلية: محددات ومؤشرات التصويت"، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد ١٤٤، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠٠١.
٣٠. مصطفى، نانيس: "الانتخابات الإسرائيلية جدل الثقافة والسياسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (٤٤)، أبريل ٢٠٠١، ص ١٠٧.

### الكتب العبرية:

١. أريان، اشر: "السياسة والحكم في إسرائيل"، (تل أبيب: زموريا بيتان، ١٩٨٥).
- فولتيקה ومستر بيرسال ، אשר اريان ، زموريا بيتان ، تل  
أبيب ، 1985.
٢. درون، اليعيزر: "قيم ومفاهيم - موسوعة الصهيونية وإسرائيل"، (القدس: رثفون، ١٩٨٣).
- عركيم - لكسيكون הציונות וישראל ، אליעזר דרון ، ראבון ،  
ירושלים ، 1983.

### المواقع الالكترونية:

١. موقع: الجزيرة نت.  
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3bc4faf1>
٢. موقع: عرب ٤٨.  
<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=97407>
٣. موقع: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).  
<http://www.madarcenter.org/pub-details>
٤. موقع: ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي.  
<http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/default.aspx>

٥. موقع: الكنيست.

<http://www.knesset.gov.il/review/ReviewPage2>

٦. شعبان خالد، "انتخابات الكنيست السابعة عشرة ٢٠٠٦، بحث نشر

على الموقع الالكتروني:

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new\\_page\\_11.ht](http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_11.ht)